الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة

1-2 المبحث الاول: مدخل الى تكنولوجيا المعلومات

1-1-2 مفهوم تكنولوجيا المعلومات

ان مصطلح (technology) مشتقة من كلمة اغريقية مؤلفة من مقطعين وهما (techno) وتعني مهارة فنية وكلمة (logoy) ومعناها (دراسة) ومن ثم فأنها تصف عملية تنظيم المهارة الفنية . كما عرفها(الاغا) بانها الفن والعلم المستخدم في انتاج الخدمات والسلع وتوزيعها فالتكنولوجيا تُعد علما لأنها تركز على الاساليب والابحاث والامور العلمية، وتُعد (فنا) لان الخبرات والمهارات تستخدم للتأكيد من خدمة التكنولوجيا لحاجات المنظمة والمجتمع ، ويؤكد (الاغا) ان لفظ التكنولوجيا قد تكون من مقطعين الاول (techno) بمعنى (فن ، صنعة ، تقني) واما المقطع الثاني فهو (logy) بمعنى (مذهب ،علم ، نظرية) فاذا اجتمع اللفظان في كلمة واحدة يلاحظ ان في كل فن او صنعة لا بد وان يؤطرها العلم او نظرية علمية معينة (السعيدي،2004: 3).

ارتبط مفهوم تكنولوجيا المعلومات بمهمة جمع البيانات ومعالجتها ،خزنها ، تحديثها، واسترجاعها ، الا ان الباحثين في هذا المجال اختلفوا في تحديد مفهومها ، فوصفت من قبل البعض على انها التقنية الاساسية التي تستخدم في نظم المعلومات الحديثة المبنية على تطبيقات الحاسبات ومعطياته. (O'Brien, 2004, p: 433).

وتعرف تكنولوجيا المعلومات من قبل (slack &et.al) بانها ادوات ووسائل تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وخزنها وتوزيعها . (اللامي والبياتي ،2010: 16).

وذَكر ايضا بان تكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن المكونات المادية والبرمجية لأجهزة الحاسوب وشبكات الاتصال وقواعد البيانات ، التي تعمل على استقبال البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها للمستخدم النهائي في الوقت والزمن المناسبين من اجل استخدامها في عملية اتخاذ القرارات الادارية في المنظمة(الشوابكة ،2011 : 169). في حين يرى (الكساسبة) على انها التكنولوجيا اللازمة لعملية التقاط البيانات وتصنيفها وتحليلها واعادة بثها، لتوفير مخرجات ذات قيمة للمستخدم النهائي ، في الزمن والمكان الملائمين، بهدف تحسين الاداء(الكساسبة ،2011: 36) . كما يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات كل نظم وادوات الحاسوب التي تتعامل مع الانساق الرمزية المعقدة من المعرفة او مع القدرات الادراكية الذهنية في حقول التعلم والذكاء وبذلك تشكل تكنولوجيا المعلومات مظلة شاملة لكل العلاقات التكنولوجيا بمعطيات الفكر الانساني (من بيانات ،معلومات ومعرفة) (ياسين، 2012: 22)، وعرفها (Daft,2004:285) بانها تتمثل بالقوة التي تساعد المنظمات الحفاظ على اسبقيتها التنافسية ومواجهة المنافسة العالمية، اذ تقوم بتوفير احتياجات ومتطلبات الزبائن بالسرعة والقيمة الملأمة. وعرفها (Truban.et.al :2002) بانها عبارة عن بيانات تمت معالجتها من اجل تحقيق هدف ما، يقود الى اتخاذ قرار معين .(القواسمي، 2015 :18). فيما يشير (Madura) الى تكنولوجيا المعلومات انها استخدام الحاسوب لتحويل المعلومات بين المنظمة واقسامها باستخدام الانترنيت لغرض تجهيز الزبائن بالمعلومات . (محمد رضا، 2013 :80) .

وفي ضوء هذه التعريفات عرفها (Jan) بانها وسائل الكترونية تستخدم لحفظ وتخزين كميات هائلة من المعلومات مع سرعة توزيع المعلومات عبر شبكات الاتصال . (مهدي، 2006 : 11)

من هنا نلاحظ تباين اراء الكتاب والباحثين بتحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات كلا حسب وجهات نظرهم ، وطبقا لاختصاصاتهم و اتجاهاتهم الفكرية ، ومن وجهة نظر الباحث يرى ان مفهوم تكنولوجيا المعلومات بأنه ادوات او وسائل تساعد المنظمة او المؤسسات على تحقيق اهدافها والحفاظ على مركزها من خلال المساهمة في تلبية متطلبات الزبائن بكفاءة وسرعة عالية .

- **اسباب التسارع في استخدام تكنلوجيا المعلومات**

تتمثل في الاتي (منيرة ، 2013 : 30-31):

أ- تعقد وتقلب بيئة الاعمال : ان البيئة التي تعمل في ظلها المنظمات اصبحت اكثر تعقيدا وتقلبا، فالتقدم في الاتصال والتكنولوجيا خلق العديد من التغيرات فضلا عن التغيرات الاخرى الناتجة عن العوامل السياسية والاقتصادية، مما جعل المنظمات تقوم بالأنشطة الهادفة الى تحسين وحماية عملياتها كأعادة الهندسة، تحسين عملية التنبؤ، بناء تحالفات استراتيجية مع منظمات اخرى، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات كأداة مدعمة لكل هذه الانشطة لضمان بقاء المنظمة واستمراريتها في بيئة تتميز بالتعقد وعدم الاستقرار .

ب- المنافسة القوية والاقتصاد العالمي : ادت الى الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية وكذلك من التكنولوجيا المتقدمة الى حدة المنافسة العالمية، هذه الاخيرة التي اصبحت لا تركز فقط على الاسعار وانما على الجودة ، مستوى الخدمة ، سرعة التسليم وتقديم منتجات حسب طلب العميل . وفي هذا الاطار تساعد تكنولوجيا المعلومات المنظمات العالمية في الحصول على مزايا متعددة لتحسين الانتاجية ، رفع مستوى الخدمة وزيادة الربحية .

ت- المسؤولية الاجتماعية : لاشك ان التفاعل بين المنظمات والمجتمع لا ينقطع ، واصبحت المنظمات في الآونة الاخيرة اكثر ادراكا لهذا التفاعل واهميته ، اذ تسعى الى المساهمة في القيام بالخدمات الاجتماعية كالرقابة البيئية ، الصحة والسلامة المهنية ، تكافؤ الفرص ومراعاة حقوق المستهلك .

ويمكن لتكنولوجيا المعلومات ان تدعم انشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال نظم دعم القرار لمراقبة برامج تكافؤ الفرص والنظم الخبيرة لتحسين الرقابة البيئية .

ث- توقعات المستهلكين : اصبح المستهلك اليوم اكثر دراية ومعرفة بالسلع والخدمات المتاحة وجودتها مما جعله يطلب افضلها، فضلاً عن المنتجات التي تنتج حسب طلبه . ومن ناحية اخرى فان المستهلك يطلب معلومات اكثر تفصيلا عن السلع التي يريدها وهذا ما جعل المنظمات في حاجة الى ان تصبح قادرة على توصيل المعلومات بسرعة لاشباع رغبات وحاجات المستهلك، ومن هنا ظهر دور تكنولوجيا المعلومات في تمكين المنظمات من تحقيق ذلك .

ج- تغيير هيكل الموارد : يرى Morris ان عامل المعلومات ادى الى زيادة اهمية تكنولوجيا المعلومات، ففي العصر الصناعي ساد الاعتقاد بأن هناك اربعةُ موارد رئيسة للمنظمة هي(المادية ، البشرية، المالية، المواد الخام). اما الان فيوجد عامل رئيسي خامس هو المعلومات ، ومن هنا ظهرت اهمية تكنولوجيا المعلومات للقيام بمعالجة هذه المعلومات والاستفادة منها خاصة في ظل الانفجار المعلوماتي الحالي .

ح- العولمة : تعد هذه الاخيرة من اهم العوامل التي ادت الى زيادة اهمية تكنولوجيا المعلومات التي اصبحت المحرك للمنظمات تجاه العولمة من خلال استخدام الحاسبات الالية وتكنولوجيا الاتصالات والثورة المعلوماتية كطاقة مولدة ومحركة للعولمة بكل ما تحمل من تقنيات جديدة واساليب حديثة وذلك عبر التجارة الالكترونية والتعليم الالكتروني .

2-1-2 مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات

ان تكنولوجيا المعلومات تطورت، ومرت بأربع مراحل عاكسة التطور التكنولوجي الانساني العام مستخدمة اربعة انماط من الوسائل او التكنولوجيا(الصيرفي،2009 : 20):.

المرحلة الاولى: الوسائل اليدوية Manual Methods

المرحلة الثانية : الوسائل الميكانيكية Mechanical Methods

المرحلة الثالثة: الوسائل الإلكتروميكانيكية Methods Electromechanically

المرحلة الرابعة :. الوسائل الاليكترونية Electronic Methods

وذكرت (منيرة،2013: 32) بان تكنولوجيا المعلومات مرت بمراحل مختلفة، فقد كانت هناك مستجدات واختراعات متطورة وحديثة بمرور الوقت ، وقد تميزت بارتباطها وتشعبها مع بعضها، وستلخص هذه المراحل كمافي الجدول الاتي (1) .

جدول(1) :مراحل التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات

التاريخ	التطور التاريخي في مجال المعلومات والاتصال
3500 ق.م - 1837م	اختراع الكتابة المسمارية، وظهور مجموعة لمصادر المعلومات والمكتبة الاسكندرية ، فضلاً عن صنع الورق والحبر، وظهور اول جريدة واول مجلة واكتشاف ماكينات العد، والموجات الكهرومغناطيسية والتلغراف .
1838م - 1895م	اتساع استعمال التلغراف واختراع الفاكس، فضلاً عن اختراع الالة الطابعة واكتشاف الهاتف من طرف غراهام بيل ، ولا ننسى اكتشاف الات العرض السينمائيية واللاسلكية واكتشاف المذياع.
1900م - 1948م	وهنا تم الاعتماد على الاتصالات البعيدة، والبث عبر الراديو، كذلك كان فيها اول عرض للجمهور عبر التلفاز، واهم ما يميز هذه المرحلة بظهور النظرية العامة للحواسيب، واكتشاف اول حاسوب الكتروني ميكانيكي، والذي سمي بمارك 1، فضلاً عن اكتشاف الترانزستور وانشطة التسجيل الصوتي .
1964م - 1963 م	وفي هذه المرحلة، ظهر نظام تلفاز الكيبل، وتم اجراء اول مكالمة هاتفية بعيدة المدى، كما تم تشغيل التلفاز الملون ، وابتكار لغة فورتران للحاسوب، كذلك تم اختراع المودم والفيدفون، ونخص بالذكر اطلاق اول قمر صناعي واكتشاف الليزر، وعرض اشرطة الكاسيت الصوتية.
1964م -1982م	هنا، تم عرض معالج الكلمات، وظهور الآلات الحاسبة اليدوية، فضلاً عن انشاء شبكات المعلومات المحسوبة واستخدام القرص اللين كوسيلة ثانوية للتخزين، كذلك ظهور اول مصغر وظهور شاشة التلفاز المسطحة، وما يميز هذه المرحلة، هو ظهور اول عرض لتقنية الابعاد الثلاثية، واول عرض للحواسيب المحمولة، واول ظهور للاقراص المضغوطة والمدمجة.
1983م -1994م	تم الاعلان عن انظمة تشغيل جديدة وطرح معالج حاسوب متقدم، كما تم عرض الحواسيب المنضدية للوسائط المتعددة، والحواسيب الشخصية المشتملة على فديو كامل الحركة، فضلاً عن اول تراسل للبيانات اللاسلكية عبر الحواسيب المصغرة، وظهور متصفح مورابيك.
1995م-2001 م	تم تطوير محرك البحث الاول الذي يعمل باستراتيجيات البحث بعوامل البولياني على شبكة الانترنت، وتم ظهور خدمة الاتصالات الهاتفية عبر الانترنت، كما تضمنت هذه المرحلة بداية بث التلفاز الرقمي، والشمول في التخزينات من الاشرطة الى الاقراص متعددة الوسائط، والتطوير المستمر في المعالجات والانظمة التشغيلية.

المصدر: منيرة ، سليماني ،(2013) ، **دور تكنولوجيا المعلومات فى تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية مؤسسة قارورات الغاز- باتنة،** رسالة الماستر في علوم التسيير، التسيير الاستراتيجي للمنظمات ، جامعة محمد خضير.-بسكرة- .

فيما حدد (O'Brien,2001:31) مراحل التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات في القرن العشرين كما في الجدول الاتي :

جدول(2) التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات في القرن العشرين

الفترة	التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات
الاربعينيات	اكتشاف اول حاسوب الكتروني ميكانيكي باسم mark
الخمسينيات	وهي المرحلة التي تشغل فيها البيانات حيث تم تصميم نظم تشغيل البيانات الكترونيا كذلك تقوم بتشغيل المعاملات وحفظ السجلات والتطبيقات المحاسبية التقليدية .
الستينيات	هذه المرحلة قائمة على التقارير الادارية اذ ان نظم المعلومات الادارية تقوم بتوفير تقارير ادارية ذات طبيعة محددة مسبقا لدعم اتخاذ القرار.
السبعينيات	مرحلة تدعيم القرارات ، اذ ان نظم دعم القرار وفرت تدعيم تفاعلي محدد الفرص (AD-HOC) لخدمة عملية اتخاذ القرار وايضا اول شفرة (كلمة سر) لشركة IBM .
الثمانينيات	مرحلة النظم الاستراتيجية ونظم المستخدم النهائي ، وهذه المرحلة توفر تدعيم مباشر لعمل المستخدم النهائي وتتميز باعتماد المستخدم على نفسه لتوفير احتياجاته المعلوماتية ، بعد ذلك ظهرت نظم دعم الادارة العليا من خلال ما توفره للإدارة العليا من معلومات هامة ثم الانظمة الخبيرة وهي توفر نصيحة للخبراء و المستخدم النهائي وبعدها نظم المعلومات الاستراتيجية تقدم خدمات لتحقيق ميزات تنافسية
التسعينيات	مرحلة الاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية التي تستند الى الانترنت والانترانت وغيرها من الشبكات .

Source : O'Brien James A., Introduction to **Information System Essentials for the Internet worked E-Business Enterprise**, 10, ed.Mc Graw-Hill, N. Y.,2001:p:31

3-1-2 اهمية تكنولوجيا المعلومات .

تبرز اهمية تكنولوجيا المعلومات بكونها احد الحقول العلمية التي تتمثل بالاعتماد على المعرفة العلمية والمعرفة المكتبية من الخبرات والمهارات والاستخدام الملائم للمعلومات، اذ انها لا تعتمد على المكونات المادية(الاجهزة والمعدات) فقط، بل محورها ومحركها الاساسي هو العقل البشري المتمثل بالمورد البشري الذي يطلق عليه برأس المال الفكري، واهمية تكنولوجيا المعلومات تتمثل في جانبين الاول هو اهمية تكنولوجيا المعلومات على مستوى المنظمة، لادخال تكنولوجيا معلومات وتحقيق الكفاءة والفاعلية من حيث خفض الكلف والسرعة في اتخاذ القرار، اما الجانب الثاني فهو على مستوى الموارد البشرية وما تؤديه التكنولوجيا من تنمية مهارات وقدرات للأفراد العاملين ، اذ تسهم تكنولوجيا المعلومات في تخليص الافراد العاملين من اعباء المهام الروتينية (الطائي ،2015: 46). بينما اشار (الصائغ ، 2015 : 170) الى اهمية تكنولوجيا المعلومات بما يأتي:

1- **الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة:** ان تطبيق مفهوم واساليب تكنولوجيا المعلومات في المنظمات والمجتمعات يحتم على كل منظمة اللحاق بركب التطور تجنبا لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية والتنافس في تقييم السلع والخدمات بناءا على معايير الكفاءة والفاعلية.

2- **التنسيق بين الاقسام:** لقد مكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من زيادة قدرة التنسيق بين اقسام المنظمة وبين المنظمات مع بعضها البعض، الامر الذي يقود الى تقليل كلف المقابلات الشخصية، التي قد تتطلب انتقال

الافراد من منطقة الى اخرى، فضلا عن الوقت المستغرق لانجاز ذلك من خلال ما توفره الشبكات المحلية والعالمية من امكانية ربط الحواسيب التابعة للشركات مع بعضها البعض.

3- **تقليص الحجم:** تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اداة فاعلة في تقليص احجام المنظمات(الترشيقDownsizing)، واعادة التنظيم.

4- **تقليل الاعتماد على الايدي العاملة:** تعد القوى العاملة احد اهم عوامل الانتاج لأية منظمة، وتتكبد المنظمات تكاليف عالية جراء الرواتب والاجور والمنافع الاخرى التي تقدمها المنظمة لعامليها، الا ان ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي الى التأثير في بنية الهيكل التنظيمي، فالتغيرات التي يحدثها استخدام هذه التقنية في المهام والمسؤوليات على مستوى الافراد والوحدات الادارية تنعكس على تغيير طبيعة بعض الوظائف، مما يستلزم اعادة هيكلة واجراء التعديلات المناسبة في الهيكل التنظيمي للمنظمة، الذي ينتج عنه دمج والغاء بعض الوظائف والاقسام والوحدات، ومن ثم التخلي عن اعداد كبير من القوى العاملة.

5- **ايجاد قنوات اتصال:** تساعد تكنولوجيا المعلومات على ايجاد قنوات اتصال جديدة من خلال شبكات الحواسيب والاتصالات سواء على مستوى المنظمة او على المستوى الوطني او العالمي وقد مكن ذلك من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير اساليب ادارية حديثة كالاجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن بعد وغيرها.

6- **ايجاد القيمة:** تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات ، فقوة تقنية المعلومات تساعد المنظمات الخدمية على تقديم خدمات ذات قيمة عالية، مثل بطاقات الائتمان والتسليم الفوري للطرود وانظمة الحجز العالمية المبنية على تكنولوجيا المعلومات، مما يؤكد دور تكنولوجيا المعلومات في حياة المنظمة ونجاحها.

7- **ادارة المخاطر:** تعمل تكنولوجيا المعلومات على تمكين المنظمة من ادراك العديد من المخاطر المحتملة، والعمل على خفض هذه الاحتمالات عن طريق تكنولوجيا البحث والتنظيم. (محمد رضا،2013: 82).

8- **تحسين اتخاذ القرار:** من خلال خلق وضع يلبي طموحات لأفراد كافة، وايجاد علاقات عمل اكثر ديناميكية تبنى على المصلحة العامة.(محمد رضا،2013: 82).

2-1-4 خصائص تكنولوجيا المعلومات

يزداد اعتماد المنظمات على تكنولوجيا المعلومات يوما بعد يوم ويعود هذا الاساس الى ما تتوفر عليهِ هذه التكنولوجيا من خصائص تمكنها من حل بعض المشاكل، تتمثل هذه الخصائص في الاتي (عاصم وابراهيم ،2013 : 234) :

- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الثورة الرقمية التي تؤدي إلى نشوء أشكال جديدة تماما من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة.
- زيادة قدرة الافراد على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلما ورخاء لجميع سكانه. وهذا إذا ما كان جميع الافراد لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.
- تمكن تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الافراد المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكنا في السابق. ويمكنها أيضا المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.

وخلاصة ما سبق ان اهم خصائص تكنولوجيا المعلومات هي السرعة في معالجة البيانات الكترونيا وامكانية توصيلها الى جميع المستخدمين في جميع انحاء العالم بالوقت المناسب لاتخاذ القرارات.
كما تميزت تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحاضر بعدد من السمات والخصائص عن غيرها من التكنولوجيات ، من أبرزها (كاوجة ، 2013 : 26-27) :

- **الفاعلية** : وهي امكانية تبادل الادوار بين المرسل والمستقبل اي هناك ادوار مشتركة بينهما في العملية الاتصالية مايسمح بخلق نوع من التفاعل (Interactive communication)؛
- **تحديد المستفيد** : تعني انه ستتم عملية تبادل المعلومات بدرجة كبيرة من التحكم في معرفة المستفيد الحقيقي من معلومات معينة دون غيرها ، وعادة يستخدم في هذه الحالة شخص يدعى المنسق الذي يقوم بترتيب هذه العملية عن طريق معرفة رغبات المستفيدين وحاجاتهم من المعلومات وتجهيزهم بها لقاء مقابل لخدماته ؛
- **اللاتزامنية** : تعني امكانية تراسل المعلومات بين اطراف العملية الاتصالية من دون شرط تواجدها في وقت ارسالها، بمعنى استقبالها في الجهاز وتفحصها واستعمالها في وقت الحاجة ؛
- **قابلية التحرك والحركة** : بمعنى امكانية بث المعلومات واستقبالها في اي مكان الى اخر اثناء حركة المرسل والمستقبل ؛
- **قابلية التحويل** : امكانية نقل المعلومات من وعاء (وسيط) لاخر باستعمال تقنيات تسمح بالتحويل بين الاوعية، مثل تحويل رسالة مسموعة الى رسالة مطبوعة او مقروءة .
- **قابلية التوصيل** : امكانية استعمال اجهزة مصنعه من طرف شركات مختلفة والتوصيل فيما بينها بغض النظر عن الشركة او البلد الذي تم فيه التصنيع .
- **الشيوع والانتشار** : قابلية التوسع اكثر فأكثر لوسائل الاتصال حول العالم وفي الطبقات المختلفة للمجتمع ؛
- **العالمية والكونية** : امكانية تناقل المعلومات بين المستفيدين من مختلف دول العالم ودون عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية .
- **تقليص الوقت** : السماح بالنقل اللحظي للمعلومات والمعطيات، كما تتيح قواعد البيانات الضخمة الوصول الى المعلومات المخزنة بيسر وسهولة وفي اقل وقت .
- **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة** : وهذا يعتبر كنتيجة لحدث بين المستخدم والنظام .
- **اللاجماهرية** : امكانية التحكم في ايصال الرسالة سواء من شخص لشخص او من جهة واحدة الى مجموعات او من الكل الى الكل .

2-1-5 مكونات تكنولوجيا المعلومات

يمكن قياس مستوى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في اي دولة من دول العالم اعتمادا على طريقتين اساسيتين، الاولى تسمى قياس الوسيلة التي ترتبط بالدراسة المباشرة لصفات او ملامح محددة للبنية التحتية مثل نقاط الاتصال او نوع الشبكة وامكانيتها . اما الطريقة الثانية فتعرف بقياس النتيجة والخاصة بقياس فاعلية او انتشار الخدمات التي تتيحها البنية التحتية (العزاوي والخفاجي ، 2015 : 207-208). وهنا لابد من القول اذا كانت وسيلة القياس الثانية ملائمة لدول العالم المتقدم التي تمتلك في واقع حال البنية التحتية متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات . فأن الوسيلة الاولى هي الانسب لقياس مستوى تطور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات فإنها لا تحقق منفردة التقدم والرخاء للمجتمعات، غير انها تعد ركيزة اساسية لبناء القدرات والمهارات وانماط المعرفة ، اذ ان البنية التحتية الجيدة يمكن ان توفر ادوات فاعلة، ويمكن ان يكون لها القدرة على التأثير والتغيير في مستوى التنمية، فضلا عن امكانية ايجاد انماط جديدة لتطبيقات تكنولوجيا

المعلومات بالاعتماد على البنية التحتية الاولية، مثل التعليم الالكتروني والتجارة الالكترونية و الحكومة الالكترونية والمكتبات الرقمية ونظم المعلومات الوطنية .

يذكر (Kennth&Jane:2000:55) ان عناصر تكنولوجيا المعلومات هي المكونات المادية (الاجهزة والمعدات) والبرمجيات وقواعد البيانات والموارد البشرية وشبكات الاتصال ، ,ويمكن توضيح مكونات تكنولوجيا المعلومات كما في الشكل التالي(2) .

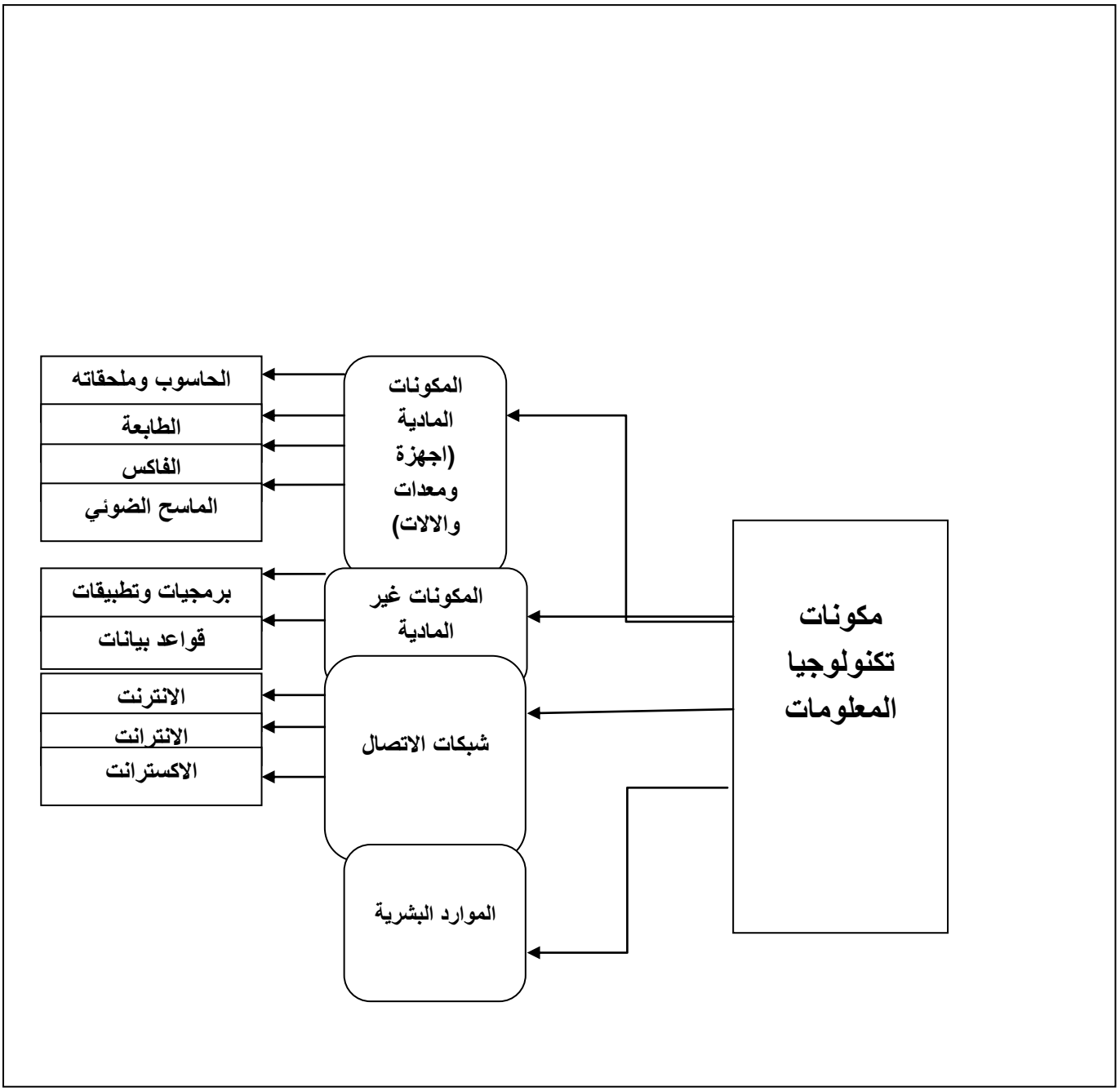

شكل (2) مكونات تكنولوجيا المعلومات

المصدر: من اعداد الباحث

1- **المكونات المادية :** ان المكونات المادية تشمل المعدات المستخدمة لادخال المعلومات وخزنها ونقلها وتداولها واسترجاعها واستقبالها وبثها للمستفيدين ،كما انها تتضمن الحاسبة وما يربطها من اجهزة التي تضم (عدد من الاشياء) وحدة المعالجة المركزية (cpu) واللوحة الاساسية والشاشة وغيرها وتسمى بالمكونات المادية، وتعد سرعتها مجالا واسعا للتطورات التكنولوجية الحديثة، ويعد العلماء والمهندسون في شركات الحاسبات والاتصالات مصدرا اساسيا لهذه التطورات الهائلة (محمد رضا،2013: 93). وذكر (2001:91 ، Turban and at. al) ان اجهزة الكمبيوتر اليوم لديها ستة مكونات رئيسة : وحدة المعالجة المركزية (Central Processing Unit) ويرمز له (CPU) ، وحدة الخزن الاساسي (Primary Storage) ، وحدة الخزن الثانوي (Storage Secondary)، تقنيات الادخال (Input Technologies) ، تقنيات الاخراج (Output Technologies) وتقنيات الاتصال (Communications Technologies).

عرفت المنظمة العالمية للتقييس الحاسوب computer بانه " عبارة عن معالج بيانات بامكانه اداء حوسبة مقادير ضخمة بضمنها عمليات حسابية ومنطقية كثيرة دون تدخل الانسان القائم بتشغيله خلال عملية التنفيذ. ويذكر (O'Brien,2004:70) ان هناك عدة انواع من هذه الاجهزة نذكر منها : الحاسبات الشخصية ، الحاسبات المتوسطة ،الحاسبات الكبيرة ،الحاسبات العملاقة و وشبكات الحاسبات والطرفيات . فيما يرى (الشوابكة،2011: 171) ان الحاسوب وملحقاته من اهم عناصر تكنولوجيا المعلومات لما له من اهمية في اداء العمليات الالكترونية المختلفة داخل المنظمة وخارجها .

2- المكونات غير المادية :

وتتمثل بالاتي :

أ- البرمجيات Software :تعني انها مجموعة مفصلة من التعليمات والاوامر المعدة من قبل الانسان (المبرمج) والتي تعمل على توجيه المكونات المادية للحاسوب للعمل بطريقة معينة بغرض الحصول على نتائج محددة(الكساسبة ،2011، 64-62):.

- برمجيات النظم system software: هي مجموعة البرامج التي تدير العمليات في جهاز الحاسوب ، بما في ذلك اجهزة الادخالات واجهزة المخرجات واجهزة التخزين الثانوية .وتشمل :.
  - نظم التشغيل Operating Systems
  - برامج ترجمة اللغات Language Translation Programs
  - برامج المنفعة Utility Programs
  - نظم ادراة قواعد البيانات Database Management System.
- برمجيات التطبيق : وهي التعليمات التي توجه نظام الحاسوب لاداء انشطة محددة لمعالجة معلومات ذات فائدة للمستخدم .وتشمل برمجيات التطبيق ،الجداول الالكترونية ،برمجيات ادارة البيانات وبرمجيات النشر المكتبي، وبرمجيات رسومات العرض ، وبرمجيات الوسائط المتعددة ،وبرمجيات الاتصالات.

ب- قواعد البيانات databases:. كما ذكرها (الكساسبة ،2011: 67-65) هي عبارة عن تنظيم منطقي لمجموعات من الملفات المترابطة فيما بينها، حيث تكون البيانات فيها متكاملة ومترابطة بعلاقات معينة، يصبح معها من السهولة بمكان ايجاد المعلومات لتحقيق الاهداف المطلوبة . وتكون البيانات فيها مرتبة ومخزنة بطريقة نموذجية يتم فيها تحاشي تكرار البيانات . وحدد او اوبرين ستة انواع من قواعد البيانات كما يأتي :.

- قواعد البيانات التشغيلية :Operational Database.
- قواعد البيانات التحليلية :Analytical Database .
- مخازن البيانات : Data warehouses.
- قواعد البيانات الموزعة : Distributed Database

- قواعد بيانات المستخدم النهائي : Enduser Databases
- قواعد البيانات الخارجية : External Database

3- **شبكات الاتصال :** ذكرت(القواسمي،2015: 25) بان شبكات الاتصال هي الوسيلة الاكثر استخداما لارسال البيانات والمعلومات وتلقيها، اذ تتألف من مجموعة محطات متواجدة في مواقع مختلفة مرتبطة مع بعضها بوسائط تتيح للمستفيدين كعملية اجراء الارسال والتلقي. وعلى الشركات استخدام انواع الشبكة الانسب لعملها (الانترنت، الاكسترانيت) لأكتساب موظفيها مهارات في تقانة المعلومات باستمرار وتحسين الاداء لديهم .

وتتكون شبكة الاتصال من(محمد رضا،2013: 96):

- الانترنت Internet: شبكة تربط بين اجهزة الحاسب بالدول المختلفة، وتسمح بتبادل المعلومات بين مستخدمي الشبكة. وعرفها (Thorson)بانها شبكة الشبكات التي تعمل على مجموعة من البروتوكولات التقنية ، التي تُمكن الناس في جميع انحاء العالم من الوصول من خلالها الى المعلومات وتناولها باستخدام شبكة web العالمية والبريد الالكتروني E-mail .
- الأنترانت Entrant : شبكة داخلية تستخدم داخل المنظمات وهي تقنية متطورة تستخدم تكنولوجيا المعلومات على اساس شبكة كمبيوتر خاصة مع عدد محدود من المستخدمين، وهم افراد المنظمة فقط.
- الإكسترانت Extranet : شبكة خاصة تستخدم الانترنت ونظام الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والعامة لتبادل المعلومات او العمليات ، مع الموردين المعتمدين والشركاء ، والبنوك وهو يعد امتدادا للأنترنت. اي شبكة خاصة موجودة داخل المنظمة للمستخدمين من خارج المنظمة.

ويوضح (Turban etal,2000:441) خصائص الانترنت ، الانترانت والاكسترانت: في الجدول (3)

جدول (3) خصائص الانترنت ، الانترانت ، والاكسترانت

نوع الشبكة	نموذج المستخدمين	الوصول اليه	نوع المعلومات
انترنت	اي شخص لديه هاتف متصل او LAN	عام ، غير محدود ، بدون قيود	عامة ، شائعة ، علانية
انترانت	الموظف المخول فقط	خاص ومقيد	محددة، للشركة ، مملوكة
اكسترانت	مجموعة مخولة من الشركات المتعاملة	خاص ومرخص به	مشاركة في المجموعة المخولة والمشتركة

Source: Turban,Efraim &Lee,Jae & Kink,David & Chung,H.Michael,(2000**), "Electronic Commerce a Managerial Perspective"** , pp 441

4-**الموارد البشرية Human Resource**: وتضم الافراد الذين سيقومون بادارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات سواء من هم اداريين او متخصصين اذ ان اهمية العنصر البشري الذي يقوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات تفوق اهمية المستلزمات المادية اذان اغلب حالات الفشل او النجاح في تطبيق تكنولوجيا المعلومات يعزى للعنصر البشري (منيرة، 2013: 36).

ويذكر (العزاوي والخفاجي، 2015: 208) ان الافراد هم العنصر المهم لتشغيل انظمة المعلومات وهم نوعين:

- المستخدمون النهائيون Enduser:- الذين يستخدمون انظمة المعلومات او المعلومات التي ينتجها النظام كالمحاسبين، رجال البيع، المهندسون، الزبائن، المدراء واغلبنا مستخدمون نهائيون.
- اختصاصيو نظام المعلومات Isspecialists:- وهم الذين يطورون ويشغلون نظام المعلومات كمحللي النظم والمبرمجين ومشغلي الحاسوب وغيرهم من الاختصاصين في هذا المضمار.

6-1-2 مفهوم التقنية المصرفية

تعرف التقنيات المصرفية بأنها مجموعة من الأمور الإقتصادية التي تقوم بها بعض الشركات والمؤسسات المالية الخاصة بإدارة الأموال وإستثمارها، ومن الأمثلةِ على ذَلكَ المصارف كالبنوك وشركات التأمين وشَركات الماستر كارد والتي ذاع انتشارها بشكلٍ كبير بسبب النجاحات المتحققةِ في هذا المجال، ونذكرُ أيضاً أن هذه الخدمات المصرفيةِ لا تنحصر في إطارٍ معين خاص فقد تفاعلت بشكلٍ قوي مع الخدمات الحكومية وسُمحَ لها بالإندماج(الفتاح،2006،ص34).

يعد الإنتقال من المصارف التقليدية ذات الوجود المادي في شكل فروع ومعاملات تتبادل فيها المستندات والنقود المعدنية والورقية إلى المصارف الإفتراضية التي تعتمد على الركائز أو الوسائط الإلكترونية، وظهور ما يعرف بالنقود الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية والخدمات المصرفية والإلكترونية (الشمري، العبد اللات، 2008) ، فقد أصبحت بيئة الأعمال المعاصرة توصف بأنها بيئة عصر الحاسبات والمعلومات، وإذا كان الفكر التقليدي قد تحدث عن ثلاثة عناصر أساسية في الإقتصاد هي الأرض ورأس المال والعمل، فالفكر المعاصر يقدم عنصراً رابعاً وهو الحاسبات والمعلومات (Loudon 1994)، حيث ظهور الإنترنت internet الذي يعد بمثابة شبكة عالمية كبرى تربط مجموعة من الحاسبات computer network التي يتم التعامل معها من خلال برامج إجرائية متعددة .

لقد أتاحت هذه التطورات في التقنية المصرفية الاضطلاع بمسؤوليات جديدة وإحداث تغيرات جوهرية في شكل إستراتيجيات عملها وسياساتها في شتى المجالات، وفي المقابل يتمكن العملاء من الدخول على شبكة المعلومات والإطلاع على ما يتعلق بالبنك وأنشطته المختلفة وأنواع الخدمة المصرفية التي يقدمها، فضلاً عن الخدمات الجديدة والمبتكرة التي يعرضها ضمن مزيجه المصرفي، بالإضافة إلى عمليات السحب والتحويل وطلب كشوف الحساب، إلى جانب غيرها من الخدمات المصرفية الأخرى والتي أصبح يطلق عليها بمواقع خدمات الإنترنت (Rose , 1999) .

هذا وتتعدد أوجه الخدمات المصرفية التي تضطلع بها المصارف حتى أصبحت تضم كل العمليات والأنشطة التي يتم تنفيذها أو الترويج لها بالوسائل الإلكترونية (جربوع 2000)، فمنها ما يتعلق بخدمات الصرف الذاتي، وبطاقات الإئتمان المصرفي وهو ما أصبح يطلق عليه حالياً النقود الإلكترونية تمييزاً لها عن النقود الورقية(szminigin , 1999) .

7-1-2 الاثار السلبية للتقنيات المصرفية:-

إن لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محددات يجب مراعاتها ووضع الحلول لها لضمان الاستفادة من هذه التقنيات ومن أهمها :-

1-الامية التكنولوجية:

وهي مشكله معاصره عانت وتعاني منها مختلف دول العالم، ولكنها اكثر انتشارا في الدول النامية ومنها الدول العربية، وهي ظاهره خطيره ظهرت حديثا نتيجة لثورة المعلومات، وهي تعني جهل عدد غير قليل من افراد

وشرائح المجتمع بالتطورات التقنية الحديثة وعدم معرفتهم التعامل معها واستعمالها، وفي مقدمة ذلك الحواسيب الإلكترونية لأنها تمثل راس الرمح والمدخل الرئيسي للتطورات التقنية المعاصرة. (القنديلجي والسامرائي، مصدر سابق: 54)

2- مقاومة التغيير:

وهذا العامل يمكن ملاحظته في كافة المؤسسات عند حصول تغيرات معينه فهذه التغيرات قد تعني تحريك بعض الاشخاص من اماكنهم او تغير الاساليب وطرائق عمل معينه وقديمه اعتاد هؤلاء الموظفين على ممارستها او فقدان بعض هؤلاء الموظفين لامتيازات معينه كانوا يتمتعون بها في مواقعهم السابقه. (عباس، 2002: 40).

3- صعوبات التنبؤ بتطورات إستعمال تكنولوجيا المعلومات:

وهذه الحالة تواجه كافة الابتكارات الجديدة للمنظمات وتلازمها، فما ان تفكر المنظمة في ابتكار جديد او اسلوب عمل جديد لمرفق من مرافقها وتبدا في العمل حتى تتفاجأ بظهور حالات معينه لم تتنبا بها في بداية عملها، ان التنبؤ لدور بعض الابتكارات في تقنية المعلومات لم تكن دقيقه، اذ كان يتوقع للبعض منها ان تستمر لمده زمنيه طويلة الا ان ذلك الابتكار لم يصمد الا لمده زمنيه قصيره، كما ان بعض الابتكارات كان يتوقع لها النجاح ولكنها ما ان خرجت من المختبرات الى حيز الوجود حتى فشلت. (Alter, 1995:27)

2-1-8 الاثار الايجابية للتقنيات المصرفية:

إن لتكنولوجيا المعلومات (الانترنت، الصراف الآلي، الحواسيب والبرامجيات الحديثة) مزايا عدة عند استعمالها على الصعيد المصرفي أهمها: (معالي، 2005: 35)

1- تحسين أداء الخدمة من خلال تقديم خدمه ذات مستوى أفضل للزبائن، ومثال ذلك إستعمال آلات الصراف الآلي (ATM) السريع في البنوك مما يتيح للزبائن السحب من أرصدتهم على مدار الساعة.

2- تلعب نظم المعلومات دورا في خلق وتطوير المنتجات الخاصة في بعض الصناعات وخاصة البنوك.

3- التعرف على الفرص واستغلالها باعتبار ان المنظمات تعيش في مناخ سريع التغير إلى جانب المنافسة الشديدة التي خلقتها العولمة.

4- ربط الزبائن بالمنظمة، من خلال جعلهم أكثر قرباً وارتباطاً بها، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لهم، وكسب رضاءهم عن خدماتها، ومعرفة احتياجاتهم لمنع تحولهم إلى المنظمات المنافسة

المبحث الثاني: مفهوم الاداء المالي

2-2- مفهوم الاداء المالي

1-2-2 الاداء المالي: المفهوم والأهمية والمجالات:

نال موضوع الاداء بشكل عام والاداء المالي بشكل خاص اهتماماً واسعاً من الباحثين والكتاب نظراً لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات على اختلاف انواعها وقد عبر عن الاداء بوجهات نظر اختلفت باختلاف وجهات نظر اولئك الكتاب والباحثين وباختلاف طبيعة المنظمات وخصائصها او المقاييس المستخدمة فيها.

2-2-2 مفهوم الأداء المالي وأهميته:

ارتبط موضوع الاداء ارتباط وثيقاً بعلم الادارة منذ البدايات الاولى لظهوره فقد كان الاداء وما يزال احد المحاور الرئيسة التي ينصب عليها اهتمام وتركيز علماء الادارة ولقد انعكست أهمية الاداء في مجموعة واسعة من التعريفات والمفاهيم التي أوردها الكتاب والمختصون في هذا المجال.

فلقد عرف (Miller & Bromiley – 1990- p.757) بانه (انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنظمة للموارد المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها). وعرفه (Eccles-1991-p.131) بأنه (انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق اهدافها). وعرفته (مسلم – 1998-p.28) بأنه (انعكاس لمدى نجاح المنشأة او فشلها في تحقيق اهدافها وفقاً لمعايير تضعها وفقاً لمتطلبات عملها وطبيعته).

وعرف الاداء ايضاً من قبل (Wright et al – 1998- p.259) بانه (تلك النتائج المرغوبة والتي تسعى المنظمة الى تحقيقها)

وتعلق (الزبيدي – 1998- p.34) على مفهوم الاداء فتضيف بان (الاداء من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل والجهد الهادف وهو يقترح فصل العمل الجيد عن السيء ولذلك اصبح من المفاهيم الأساسية للمديرين وفي كافة المستويات الهرمية ولكافة انواع المنشآت). ويضيف (القطب-1996-p.23) ان (الاداء يكاد ان يمثل الظاهرة الشمولية لمجمل فروع حقول المعرفة الادارية). ومن وجهة نظر اخرى يرى (Wheelen & Hunger-2000-p.231) ان الاداء هو (المرحلة النهائية لنشاط المنظمة).

وهنالك من حاول تعريف الاداء من خلال مناقشة عدد من مداخل الفاعلية المرتبطة به وهذه المداخل هي. (Daft-2001-pp.64-73).

- مدخل الهدف: وتعني الفاعلية على وفق هذا المدخل مدى قدرة المنظمة على تحقيق الاهداف المنوطة بها، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال مؤشرات الربحية (العائد على الاستثمار، حصة السوق، القيمة السوقية للسهم) ومؤشرات النمو.
- مدخل الموارد: وتتحدد الفاعلية بناءاً على هذا المدخل بقدرة المنظمة في الحصول على الموارد النادرة من بيئتها، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال (قدرة المنظمة في الحصول على الموارد النادرة ، قدرة متخذ القرار في المنظمة على ادراك وتفسير الاسبقيات الواقعية).
- مدخل العملية: تتمثل الفاعلية وفق هذا المدخل بالكفاءة والصحة المنظمية، وتتحدد ابعاد قياس الفاعلية بمؤشرات منها (الكفاءة الاقتصادية، رضا العاملين عن العمل).
- مدخل المنتفعين: تعد المنظمة فاعلة عند ارضائها لجميع المنتفعين وتزيد فاعليتها بزيادة رضاهم ويقصد بالمنتفعين (المساهمون، العاملون، الزبائن، المجهزون، الدائنون، المنظمات الحكومية، هيئات حماية البيئة).
- مدخل قيم التنافس: ان مفهوم الفاعلية على وفق هذا المدخل تعني انها (قيم الادارة وان القيم المتضادة توجد في نفس الوقت، لذلك يجب تبني القيم المرغوبة من جانب الجهة ذات العلاقة).

واخيراً فلقد عرف (David – 2001-p.308) الاداء على انه (مجموعة النتائج المترتبة على الانشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع ان تكون مقابل الاهداف المرسومة والموضوعة).

اما الأداء المالي يعد ميدان الاداء المالي من أكثر ميادين الاداء قدماً واستخداماً في قياس اداء المنظمات كونه من اكثر الميادين ثباتاً واستقراراً وتطوراً في توجه المنظمات نحو قياس ادائها (Eccles–1991-p.134).

ومن هنا فان تحقيق اداء مالي جيد انما يعد دليلاً ومؤشراً مهماً على مدى نجاح المنظمات والعكس صحيح وعلى هذا الأساس تبرز اهمية الاداء المالي الجيد بالنسبة لمنظمات الأعمال وعلى اختلاف انواعها وطبيعة عملها ولذلك اعتبر الاداء هدفاً اساسياً للمنظمة التي تتمكن من خلال تحقيقها للاداء المالي الجيد الوصول الى انجاز وتحقيق باقي الأهداف ، ويشير (القطب -2002-p.19) الى ان ميدان الاداء المالي يعتبر اداة استراتيجية هامة يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الاداء الكلي للمنظمة والمنظمات ذات الاداء المالي العالي تكون اكثر قدرة على الأستجابة في تعاملها مع العرض والتهديدات البيئية كما انها تتعرض لضغط اقل من اصحاب المصالح والحقوق مقارنة بغيرها التي تتميز بالاداء المالي المتردي.

ويشير (Venkatraman & Kamanujam-1986-p.803) الى ان الاداء المالي مفهوم ضيق لاداء العمل، لكونه يركز على استخدام مخرجات بسيطة استناداً الى مؤشرات مالية يفترض فيها انها تعكس انجاز الاهداف الاقتصادية للمنشأة.

ويرى (Gladstone – 1988- pp.11-12) أن الاداء المالي (وصف لوضع المنشأة الحالي وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول اليها من خلال دراسة المبيعات، الايرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة) فيما يعرفه

(Miller & Dess – 1996- p.14) بانه (المعبر عن اداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً وانه يمثل الركيزة الاساسية لما تمارسه المنظمات من اعمال مختلفة.

مما سبق نستنتج ان الاداء المالي ماهو الا (صورة حية تعكس مستوى ونتيجة قدرة المنظمة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق الاهداف الموضوعة من خلال مختلف الانشطة التي تمارسها ووفقاً لمعايير محددة تتلائم وطبيعة عمل المنظمة).

وبهذا الصدد يشير (دانيال ويوسف – 1991- p.12) الى ان اهمية دراسة الاداء المالي انما تنبع من خلال الاتي:

أ. متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته.
ب. متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
ج. المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
د. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

اما بالنسبة لأهمية الاداء لمنظمات الاعمال فيشير (Eccles-1991-p.131) ,
انها تتضح لنا من خلال:

- ان الاداء يتضمن العديد من الابعاد والمضامين الواسعة والمتجددة نظراً لتعدد المتغيرات والظروف التي يرتبط بها الاداء، حيث ان البيئة بمتغيراتها وعواملها الخارجية هي الأكثر تأثيراً في مختلف جوانب الاداء.
- ان العديد من التحولات والتغيرات الهيكلية والمالية والاستراتيجية انما تحدث بالاعتماد على نتائج الاداء وهذا الامر انما يزيد من حجم تركيز واهتمام المنظمات بالاداء وجوانبه ونتائجه ومقاييسه.
- ان الاداء انما يرتبط بوجود المنظمات او تلاشيها وبالتالي فان اهتمام المنظمات بموضوع الاداء سيبقى مستمراً مع وجود المنظمات وبقائها.

3-2-2 الاداء المالي المصرفي (العوامل المؤثرة في الاداء المالي).

على الرغم من كثرة الأدبيات التي تناولت مفهوم الاداء المالي المصرفي الا اننا نجد ان هنالك اختلافاً في وجهات نظر الباحثين بشأن تحديد المعايير والمؤشرات الخاصة بدراسته.

فلقد عرف الاداء المالي المصرفي بأنه (انعكاس لقدرة المصرف وقابليته في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل) (Robbin & Wlersemar – 1995-p.278)، وعرف ايضاً بانه (تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية) (الحسيني والدوري-20000-p.234) وبهذا الصدد يشير (Johnson & Scholes – 1997-p.127) الى ان الاختلاف في الاداء بين المصارف ناتج عن الاسلوب الذي تم به توظيف الموارد من اجل خلق مزايا تنافسية في النشاطات المختلفة وان الاداء يتحقق من خلال المواءمة بين بيئة الاعمال والموارد المتاحة للمصرف وتصنيف (محجوب-1999-17 .p) .

ان المصارف كغيرها من المنظمات التي يتحقق اداءها من خلال التنسيق بين متطلبات البيئة وامكانات المصرف اذ يوفر التفاعل مع البيئة مفهوماً جيداً للتوجهات السوقية والتنافسية ويزود برؤية للتعامل مع الزبائن والمنافسين.

ويتأثر الاداء المالي بعوامل عدة قد يكمن البعض منها في داخل المنظمة وبالتالي فهي ضمن نطاق سيطرة الادارة ومنها ماهو خارج المنظمة وبالتالي فهي خارج نطاق سيطرتها.

ويوضح لنا الشكل (3) العوامل المؤثرة في الاداء المالي.

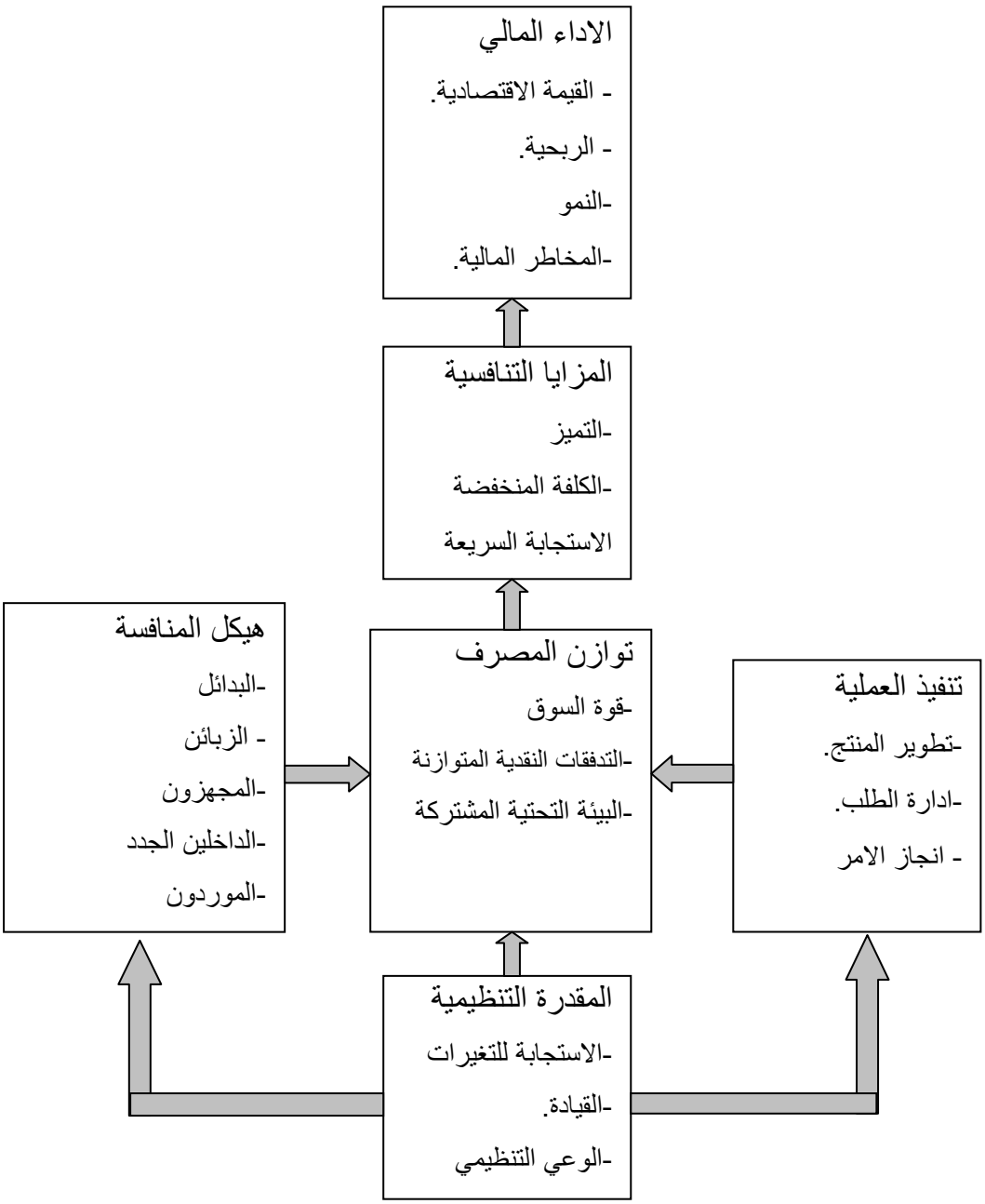

الشكل (3) : العوامل المؤثرة في الاداء المالي

المصدر :. Miller - Alex – 1996 – P.137

ومن خلال الشكل الذي يبدأ من الاعلى نلاحظ ان الاداء المالي ما هو الا تعبير عن (Miller & Dess: 1996:pp:106, 136):

أ. كفاءة المصرف من خلال تحقيقه لعدد من الاهداف التي تتمثل في الربحية ، تحسين القيمة الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة متمثلة في العوائد المتحققة بعد طرح كلفة رأس المال من (الأرباح بعد الضرائب)

ب. اضافة الى ما ورد في اعلاه مواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام اموال الغير والديون في تمويل مختلف استخدامات المصرف.

ونلاحظ أيضاً:

ج. أن توازن المصرف انما يتم بمدى القدرة او الكفاءة على تحقيق التوافق الصحيح بين كل من المقدرة التنظيمية (وهذه تتمثل برسم المصرف للخطط الاستراتيجية المناسبة التي تحقق له التكيف مع الظروف البيئية المحيطة به والاستجابة لها) وهيكل المنافسة وتنفيذ العملية.

د. ان تحقيق المصرف للتوازن في اعلاه سينعكس في تحقيقه للتدفقات النقدية المتوازنة اضافة الى القوة في السوق.

هـ. هذا الأمر بمجموعة سيعمل على خلق مزايا تنافسية تتمثل في التميز والكلفة المنخفضة والاستجابة السريعة من خلال زيادة قدرة المنشأة على التعامل السليم والصحيح مع:

- بيئة الصناعة التي تضم موردين ، منتجات بديلة، زبائن .
- المساعدة في تنفيذ مختلف الأنشطة والعمليات وبما يعمل على تطوير السلع والخدمات المقدمة وتنسجم مع الاهداف المطلوبة.

4-2-2 التحليل المالي :

يتفق معظم الباحثين والكتاب الى ان الاداء المالي كمفهوم وجوهر انما يعتمد على عملية التحليل المالي والتي عرفها (Moyer et al – 1988- p.318) بانها (سلسلة من الاساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنظمة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الاداء الماضي بالاداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف)..

ويشير (الحسيني والدوري – 2000- p.235) الى ان التحليل المالي ينصب على القوائم المالية المعدة من الوحدة الاقتصادية ولهذا فلقد عرفا التحليل المالي بأنه (عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها ودراستها بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق اساليب رياضية واحصائية لغرض الوصول الى كفاءة الادارة المالية في تلك الوحدة الاقتصادية والتوصل الى كيفية استثمار الاموال وكذلك توفير المعلومات اللازمة لعلاج المشاكل التي جابهت تلك الوحدة في عملها بعد معرفة اسبابها وصولاً الى تحقيق الاهداف المنشودة من الربحية) .

فيما عرف (العامري-2001-p.119) عملية التحليل المالي بأنه (اجراءات تحليلية لتقييم اداء المنظمة في الماضي وامكانية الارتقاء به مستقبلاً).

ولقد اعتبر (Macminamin-1999-p.298) التحليل المالي بمثابة الخطوة الاساسية الاولى باتجاه فهم المنظمة.

ولقد اثار التحليل المالي اهتمام الكتاب في مجال الادارة حيث ان استخدام النسب والمؤشرات المالية تمكن المنظمة من اكتشاف نقاط القوة والضعف يضاف الى ذلك معرفتها بطبيعة موقعها السوقي من خلال مقارنة هذه المؤشرات مع المنظمات المنافسة لها وبهذا الصدد يعبر (الشماع – 1992- p.83) عن ذلك بان (التحليل المالي يؤدي الى تعظيم قيمة المنظمة، أي تعظيم قيمة اسهمها في السوق من خلال قيامها بتشخيص ايجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) ادائها الماضي لغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة السلبيات، وتستطيع

الادارة المالية استخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الاداء ورفع مستواه).

ويشير (العمار – 1997-p.41) الى ان اهمية التحليل المالي قد أزدادت بعد التقدم الصناعي واتساع حجم المشاريع، فعلى الرغم مما ساهم به الانتاج الكبير من وفر في تكاليف الانتاج واتساع الاسواق الا انه جعل اعمال الرقابة والاسراف صعبة استلزمت توفير الكثير من البيانات المالية والمحاسبية والاحصائية تطلبت جهازاً ادارياً متخصصاً يتناول هذه البيانات بالتدقيق والتحليل والتفسير. واشار كل من

(الشمخي والجزراوي-1998-p.43) الى ان اهمية التحليل المالي تبرز في دعمها للادارة لتحقيق الاغراض التالية:

أ. يساعد التحليل المالي ادارة منشأة الاعمال في رسم اهدافها وبالتالي اعتماد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.

ب. يساعد التحليل المالي على اعطاء صورة دقيقة عن علاقة منشأت الاعمال مع بعض وعلاقتها مع المؤسسات الحكومية.

ج. يوفر التحليل المالي مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والاقتصادي في رسم الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى منشأة الاعمال وعلى المستوى القومي وبالتالي اعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة.

د. يساعد التحليل المالي ادارة منشأت الاعمال في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حال حدوثها.

هـ. ان التحليل المالي يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء على مستوى منشأة الاعمال او على المستوى القومي.

و. يساعد التحليل المالي على تقييم نشاط منشآت الاعمال بشكل عام وذلك يتم اما عن طريق تقييم المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدد او عن طريق مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وصولاً الى تحليلها ومعرفة اسبابها باستخدام بعض الاساليب الرياضية والاحصائية وبناء النماذج.

ز. ان دور التحليل المالي يتمثل بدراسة المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الكثير من منشأت الاعمال حيث يقوم بدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والارشاد لمعالجتها.

من كل ما تقدم نستنتج بأن التحليل المالي ماهو الا عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية بغية دراستها بشكل مستفيض ودقيق ومفصل وبما يمكن من تحليل تلك المعلومات باستخدام اساليب رياضية واحصائية للتوصل الى:

1. مدى كفاءة الادارة المالية في استثمار الاموال المتاحة لها.
2. توفير قاعدة بيانات تكون لها أهميتها في معالجة المشاكل التي تعترض طريق الادارة المالية في ما تمارسه من انشطة او اعمال وبما يحقق بالتالي الاهداف التي تسعى المنشأة الى تحقيقها.

5-2-2 أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الاداء المالي :

لقد عرف (الحسيني-1998-P.118) الاداء المالي بأنه (ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس مدى نجاح المصرف واستمراريته وقدرته على التكيف مع البيئة أو فشله وانكماشه وفق أسس ومعايير محددة يضعها المصرف وفقاً لمتطلبات نشاطه وفي ضوء الاهداف طويلة الأمد).

وهنالك في الواقع العديد من التقسيمات للمؤشرات المالية المستعملة في قياس الاداء المالي المصرفي ومن اكثر تلك المؤشرات شيوعاً واستخداماً في قياس الاداء المالي الاتي :

أ. مؤشرات الربحية

وهذه المقاييس تعكس الاداء الكلي للمصرف ويشير (الميداني-1989-pp.131-132) الى ان هذه المقاييس تفحص مقدرة المصرف على توليد الأرباح والتي تمثل المقياس لمدى فعالية السياسات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية لإدارة المصرف، ومن هنا فان هذه المؤشرات ذات أهمية لكل مهتم بمعرفة القوة الأيرادية للمصرف أو تقييم كفاءة ادارته وفعاليتها.

ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات أهمها:

معدل العائد على الاستثمار (ROA) والذي يعبر عنه بـ

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ويشير (Reed-1989-p.200) الى ان ارتفاع هذا المعدل انما يدلل على كفاءة العمليات واستخدام الادارة لسياسات هجومية في مجالي الاستثمار والائتمان تسهم في توليد الأرباح وعلى العكس فان انخفاض هذا المعدل قد يكون ناتجاً عن استخدام سياسات استثمارية وائتمانية دفاعية او عن ارتفاع المصاريف التشغيلية، ويضيف (مطر– 2000-59-p.58) بان هذا المعدل التنافسي انما يقيس مدى كفاءة ادارة المصرف في استثمار الاموال التي تحصل عليها من جميع مصادر التمويل سواء اكانت داخلية او خارجية.

معدل العائد على حق الملكية (ROE) والذي يعبر عنه بـ

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}}$$

ويشير (Hample–1983- p.57) الى أن هذا المعدل يقيس العوائد المتحققة للمساهمين في المصرف ويعد من المقاييس المهمة لانه يتأثر بكيفية تحقيق المصرف لمعظم العوائد الاخرى ويضيف (Reed-1989-p.200) ان ارتفاع هذا المعدل انما يدلل على سلامة الاداء ويشجع اصحاب المصالح المختلفين على التعامل مع المصرف.

ب. مؤشرات مخاطر الأستثمار

تشير هذه المؤشرات الى حجم المخاطر التي تكتنف مجالات الأستثمار، وهو ما يساعد الادارة المصرفية على اتخاذ التدابير التي من شأنها تحقيق الموازنة بين ربحية الاستثمار ومخاطره (الفضل – p.72-2004) . ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات منها:

نسبة التسهيلات الائتمانية الى مجموع الموجودات = التسهيلات الائتمانية / مجموع الموجودات

نسبة التسهيلات الائتمانية الى مجموع الودائع= التسهيلات الائتمانية / مجموع الودائع

وتقيس النسبة الأولى مدى مساهمة المقرضين في تمويل موجودات المصرف وبهذا الصدد يشير العامري (P:134-2001) الى ان ارتفاع هذه النسبة يعني ان أكثر موجودات المصرف قد تم تمويلها عن طريق الأقتراض نسبة الى التمويل الممتلك، اما بخصوص النسبة الثانية فيشير (عيسى-p.25-2001) أن هذه النسبة تقيس مدى استثمار المصرف للودائع وذلك لتلبية حاجات الزبائن من القروض، وارتفاع هذه النسبة انما يدلل على مدى كفاءة ادارة المصرف في تلبية القروض الأضافية ولكنها في نفس الوقت تعد بمثابة جرس انذار للمصرف لأخذ الحيطة والحذر عند منح القروض.

ج. مؤشرات ملائمة رأس المال

يشير (حلاوي-p.70-2000) الى ان هذه المؤشرات تمثل القدرة النهائية للمصرف على سداد التزاماته وهدفها الأساس هو بناء خط دفاعي يظهر في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر. ويضيف ان ملائمة رأس المال تساهم في دعم القدرة التنافسية للمصرف في الظروف المعقدة والأزمات المالية. ويمكن قياسها باستخدام عدد من المؤشرات أهمها:

نسبة رأس المال والتي يعبر عنها بـ حقوق الملكية / مجموع الموجودات

ويشير (مطر-p.76-2000) الى ان هذه النسبة تقيس ذلك الجزء من الأصول الممولة عن طريق حقوق المساهمين . وتستعمل هذه النسبة في تقييم هيكل رأسمال المصرف حيث توضَّح مدى مساهمة كل من التمويلين الداخلي والخارجي في تكوين هيكل رأس المال.

نسبة رأس المال الحر:

والتي يعبر عنها بـ حقوق الملكية-الموجودات الثابتة / الموجودات المخاطرة

ويقصد بـ(الموجودات المخاطرة) كلاً من الاستثمارات والودائع لدى المصارف الاخرى والتسهيلات الائتمانية والحسابات المتقابلة.

نسبة رأس المال الى القروض والتي يعبر عنها بـ

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع التسهيلات الائتمانية والقروض}}$$

د. مؤشرات السيولة

يذكر (الشماع-1989-p.59) الى ان هذه المؤشرات تشير الى مبالغ الودائع اللازمة لمواجهة الاحتياطات القانونية والاموال النقدية لمواجهة المعاملات الجارية اليومية ولمقابلة متطلبات المقاصة. ويضيف (حلاّوي-2000-p.71) الى ان ارتفاع هذه المؤشرات انما يعكس تحسن سيولة المصرف من حيث قدرة رصيد النقدية على مواجهة السحوبات من الودائع.

ويمكن قياسها باستخدام عدة مؤشرات منها:

النسبة الفعلية للاحتياطي الالزامي والتي يعبر عنها بـ

$$\frac{\text{ايداعات المصرف لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع الودائع}}$$

نسبة النقدية الى الودائع وتسمى ايضاً بنسبة (الرصيد النقدي) والتي يعبر عنها بـ

$$\frac{\text{الموجودات السائلة (أي النقدية لدى المصرف)}}{\text{مجموع الودائع}}$$

ويشير (العلاق-2001-p.120) الى ان هذه النسبة قد تخضع لتعليمات البنك المركزي ويختلف حجمها من بلد الى آخر ولكن الجانب المهم هو انه كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية للزبائن وخلق المزيد من حسابات الودائع والعكس صحيح.

ان المؤشرات الواردة ذكرها في اعلاه تم الاعتماد عليها في الجانب الميداني اما مسوغات اختيار هذه المؤشرات دون غيرها فهي تتمثل بالآتي:

أ. مؤشرات الربحية:

ان الجانب الاكبر من مصاريف المصرف تتكون من التكاليف الثابتة التي لاترتبط بايرادات النشاط المصرفي، ولقد اشارت احدى الدراسات المعاصرة الى ان هذه المصاريف تشكل حوالي 50% من اجمالي المصاريف في المصارف الاميركية (Yamashito and Hirsohi, 1994-pp.12-15) وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي ان ارباح المصارف تعد اكثر تأثيراً بالتغير في ايرادتها مقارنة مع منظمات الاعمال الاخرى ، من هنا فان انخفاض الايرادات بنسبة معينة سيترتب عليها انخفاض الارباح بنسبة اكبر وفي هذا الصدد كشفت دراسة (Thomson, 1991-pp.9-20) عن ان انخفاض ربحية المصرف تقدمت بين الاسباب الرئيسة لتعرضه للأفلاس وفي هذا الخصوص يقول (Weatherstone-1994-pp.3-6) ان مقاييس الربحية تساعد المدير في وضع سياسة سليمة للائتمان وذلك عن طريق الاعتماد على معايير تحقق التكامل بين ادارة مخاطر الائتمان مع ادارة مخاطر السوق والسيولة فضلاً عن دوره في حث المدير باتجاه فرض الرقابة المشددة على مصاريف المصرف لأن المصارف تعمل على اساس هوامش ضيقة من الربح تتحقق من خلال عملية الوساطة المالية

وبالتالي فان زيادة مصاريف هذه العملية يؤدي الى تخفيض معدل العائد من الاستثمار وحق الملكية للمصرف وبالتالي انخفاض القيمة السوقية لاسهم المصرف وما قد يترتب على ذلك من تخلي حملة الأسهم عن استثماراتهم في المصرف. ويرجع الباحث عدم الاكتفاء بمعدل العائد على الاستثمار لقياس ربحية المصارف عينة البحث واضافة معدل العائد على حق الملكية لاعتقاده باهمية هذا المعدل لاعضاء مجلس ادارة المصرف من جانبين: الاول: بصفتهم يمتلكون نسبة كبيرة من اسهم المصرف وبالتالي تركيز الاسهم في اعضاء مجلس الادارة له الاثر الفعال عن طريق حقهم في التصويت وبالتالي توجيه السياسة العامة للمصرف نحو رفع كفاءة الاداء وتعظيم دالة منفعتهم بشكل خاص والمساهمين بشكل عام، اما الثاني فيتمثل باستخدام الادارة لهذا المعدل في اظهار مدى الاهتمام بمسألة تعظيم دالة منفعة المساهمين ووضع مصالحهم نصب عين الادارة وهي تمارس دورها في ادارة اموالهم وهو امر يمكن من خلاله زيادة احتمالية تجديد الثقة بهم واحتفاظهم بمناصبهم التي تعود عليهم بالنفع الكبير من خلال المكافأة والحوافز التي يتقاضونها.

ب. مؤشرات مخاطر الاستثمار

تنطوي مجالات الاستثمار على اعلى المخاطر التي تتمثل اساساً في عمليات الاقراض اذان في هذا المجال هناك دائماً فرصة ان يواجه المصرف الفشل في استيفاء مستحقاته او على الاقل عدم الحصول عليها في تاريخ الاستحقاق الامر الذي يجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه الزبائن وبالتالي فهو يؤثر في استقرار النظام المصرفي عموماً، ويرى (McCarty-1982-pp.197-199) ان من الضروري وضع سياسة اقراض حكيمة لكون مجال الاقراض اكثر المجالات الاستثمارية خطورة لاحتمال عدم التسديد للقرض وفوائده، ولذلك يرى (Poindexter and Jones-1980-p.10) انه من الضروري ان يوجه المصرف جزء من امواله نحو الاستثمار في الاوراق المالية على حساب الاستثمار في الموجودات الخطرة المتمثلة بالقروض لان هذا الاتجاه من شأنه ان يخفف العبء الملقى على عاتق رأس المال لتحقيق الامان للمودعين، وبهذه الصورة المختصرة تتضح لنا اهمية هذه المؤشرات في تقويم اداء المصرف.

ج. مؤشرات ملائمة رأس المال

في الغالب يتسم رأس مال المصارف بالصغر النسبي مقارنة بالودائع وهذا يعني صغر هامش الامان للمودعين لذا فان المحافظة على ملاءته لها اهميتها في دعم ثقة المودعين وبالتالي تمكين المصرف من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية وبالتالي ضمان حسن سير العمل بوصفه خط دفاع لحماية اموال المودعين ولكونه مصدراً من مصادر تمويل مجالات الاستثمار التي تتيح للمصرف الارباح اللازمة لديمومته (عمر-1996-p.17)، وهو ما اكدته دراسة (Cobos, 1989-pp.20-28) والتي كشفت ان نسبة كبيرة من حالات الافلاس من (1985-1989) كانت بسبب انخفاض رأس المال عن الحد الادنى الذي ينبغي ان يكون عليه والذي حددته لجنة بازل بنسبة (8%).

د. مؤشرات السيولة

ان ثقة المودعين في توفير السيولة لدى المصرف تعد واحدة من اهم وسائل وقايته ضد مخاطر الافلاس، لان مجرد اشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين وهو ما يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم بشكل قد يعرض المصرف لمخاطر الافلاس وقد يعرض النظام المصرفي عموماً الى حالة من عدم الاستقرار، ومن الجدير بالذكر ان توفير هذه السيولة يجب ان يكون في حدود معينة وليس على حساب الربحية نظراً لان كلفة الودائع تمثل الجانب الاكبر من مصاريف التشغيل في المصرف وبالتالي فان عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي الى تدهور ربحية المصرف مما قد يعرضه في النهاية الى مخاطر الافلاس، فكيف يمكن للمصارف تحقيق الموازنة بين كل من الربحية والسيولة وبهذا الصدد اشار

(Bates and Bedford- 1996-pp.753-761) الى اهمية الاحتياطي الالزامي الذي تودعه المصارف لدى البنك المركزي .

ولقد اشار (الفضل-2004-p.74) الى ان الربحية وعدم كفاية رأس المال يمثلان معاً قوة ضغط كبيرة على المصارف واذا اضيف اليهما هيكلة مصادر الاموال فيها والتي تعد من اهم الاستراتيجيات المالية في المصارف فان نتائج هذه المقاييس مجتمعة تعكس واقع الاداء المالي للمصارف.

3-2 المبحث الثالث: أتفاقية بازل (2,1)

2-3-1 ماهية اتفاقية بازل :

اتفاقية بازل: هي هيئة دولية تابعة لبنك التسويات الدولية، مختصة بوضع قواعد للأنظمة المصرفية والرقابية ، وقد تشكلت اتفاقية بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية (Committee on Banking Regulations and Supervisory practices) في عام 1974 ، وقد استغرق عمل الاتفاقية عدة سنوات ليتم بعد ذلك وضع التقرير النهائي في تموز 1988 ، وقد ضمت الاتفاقية أعضاء ممثلين عن مجموعة الاثنتي عشرة دولة وهي (بلجيكا ، وكندا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان ، وهولندا ، والسويد ، وسويسرا، وأميركا ، وبريطانيا ، ولوكسمبورغ) وقد أولت الاتفاقية أهمية خاصة بكفاية رأس المال الممتلك . (Rose , 2002 : 488) .

وبناءً على ذلك صار لزاما على المصارف التي تخضع لرقابة البنوك المركزية للدول المذكورة سالفا ان تصل برأسمالها منسوباً لموجوداتها وبنودها خارج الميزانية مرجحة بأوزان مخاطرها ما بنسبته 8% كحد أدنى . (ربيع ، 2000 : 12) .

وكانت الاتفاقية تعقد اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل في مقر بنك التسويات الدولية (Bank of International settlement) في سويسرا برئاسة كوك (Cooke) من بنك إنكلترا ، ومن هنا سميت هذه الاتفاقية باتفاقية بازل أو كوك . (السعودي ، 1999 : 140)

وعبر مدى عملها عملت اتفاقية بازل على تقوية المعايير الإشرافية الملائمة في كل مكان من الأنظمة المصرفية العالمية في دول مجموعة الاثنتي عشرة، وفي غيرها من الدول (BIS , Annual Report , 2003 : 164) .

ولم تكن معايير اتفاقية بازل ومقرراتها ذات طبيعة ملزمة قانونا في حد ذاتها إلا ان دول العالم على اختلاف ظروفها ونظمها المصرفية التزمت بتنفيذ هذه المقررات لتدعيم مركزها التنافسي ، ولضمان النمو والاستقرار لأجهزتها المصرفية . (www.Bankofcd.com 2002)

وتعد مقررات اتفاقية بازل الدولية من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه الادارة المصرفية فقد استهدفت مقرراتها تحقيق الأهداف الآتية: (اتحاد الصارف العربية ، 2003 : 7).

أ- مبدأ المعاملة بالمثل الذي ينص على السماح للمصارف الأوربية والأميركية بالعمل بالشروط نفسها التي تفرضها الدول الأخرى على مصارفها المحلية .

ب- نسبة كفاية رأس المال التي استهدفت تحقيق غايتين هما :

1- المساعدة على تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث .

2- إزالة مصادر المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة التباين في المتطلبات الرقابية بشأن رأس المال المصرفي ومعايير كفايته .

جـ- حث المصارف النشطة التي لها تعاملات على المستوى الدولي على القيام بتصنيف المخاطر التي قد تنشأ من موجوداتها وذلك بحسب كل نشاط .

د- تنمية رؤوس الأموال في المصارف لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر التغيير بسعر الفائدة.

هـ- مقابلة رؤوس الأموال للتغييرات المتوقعة وغير المتوقعة .

و- مقابلة التآكل في رأس المال .

ز- إعادة النظر في نظم الرقابة المصرفية : بسبب التطورات التي شهدتها العمليات المصرفية الدولية وتحررها من القيود ، كان لابد من إعادة النظر في النظم الرقابية والإشرافية .

2-3-2 مبررات اتفاقية بازل :

يعد تشكيل اتفاقية بازل أحد أهم الأحداث في تأريخ النشاط المصرفي العالمي، ولقد تميز القرن الماضي بعدم الاستقرار بفعل كثير من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية التي أسهمت في تشكيل الاتفاقية، ويمكن إجمال هذه المتغيرات بالآتي: (العاني، 2002: 148).

أ- **المتغيرات الاقتصادية :** شهد العالم في السنوات الأخيرة مجموعة من التغيرات الاقتصادية التي كانت لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد العالمي مثل:

1- الاتجاهات الاقتصادية الكلية التي منها التضخم ، وسرعة تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة التي أدت إلى زيادة تعرض المصارف والمؤسسات المالية إلى أخطار السيولة والتوظيف .

2- **التحول نحو قوى السوق والتحرر :** إذ تزايد الاتجاه نحو اقتصاديات السوق (العولمة) وخصخصة القطاع العام ، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ونتيجة لهذه التطورات الاقتصادية زادت الحاجة إلى تطوير النظم المالية وتحريرها بما يتناسب مع الأوضاع الجديدة ، وذلك من منطلق ان هذه السياسات لن تحقق أهدافها النهائية طالما كان القطاع المالي مقيداً أو يعاني من خلل في تخصيص موارده لتمويل أنشطة أو قطاعات معينة على أسس اقتصادية ، فضلاً عن أن أية سياسة لتشجيع القطاع الخاص يجب أن يدعمها قطاع مالي متطور وتنافسي يتم من خلاله توزيع الاستثمارات على وفق معايير الجدارة الاقتصادية والائتمانية .

ب- المتغيرات المصرفية :

من أهم هذه المتغيرات :

1-أزمات المصارف : شهدت سنة 1974 سلسلة من الخسائر والاخفاقات في أعمال المصارف ، وكان هذا عائداً بدرجة كبيرة إلى اضطراب سوق العملات الأجنبية بسبب سياسات التعويم التي بدأتها الدول المتقدمة في أسعار صرف عملاتها، وبالنتيجة فان عددا كبيرا من المصارف التجارية قد أخفق في بناء الآلية الضرورية للمحافظة على موقعه في السوق المفتوحة، فضلا عن ما شهدته كثير من العملات في خفض قيمها بسبب سياسات التعويم تلك مما أدى إلى توالي إنهيار المصارف تباعاً، وهناك من أعلن عن غلق أبوابه أو أعلن خسائره التي كانت تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وتزامن هذا كله مع الارتفاع المستمر في أسعار النفط، وتزامنت تلك الأحداث أيضاً مع أزمة أخرى في النظام المصرفي العالمي كان مصدرها التغيرات السياسية التي حدثت في إيران، إذ كانت إيران من الدول التي استدانت من المصارف الدولية مبالغ كبيرة جدا لاسيما من المصارف الأميركية .وقد أدى إلى زيادة الأزمة إحساس المصارف الأميركية بان الحكومة الإيرانية غير مستعدة للاستمرار في دفع خدمات الديون التي عليها ، وقد ترافقت تلك الأحداث مع بعض الأزمات السياسية والعسكرية الأمر الذي انعكس على استقرار نظام المصارف الدولية .

2-**موجة التحرر المالي من القيود :** يقصد بها محاولة الحكومة تخفيف القيود على النظام المالي بما فيه من مؤسسات وأسواق مالية، وأدوات مالية، وتعد هذه الموجه ظاهرة حديثة نسبياً.

إن عدم تدخل الحكومة أو تقليل حجم تدخلاتها يعني حالة من الانفتاح المالي لعمل المؤسسات والسوق المالية من حيث تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية ، وحرية تبادل العملات بموجب آليات السوق ، وكذلك رسم السياسات النقدية بحسب تلك الحالة المتفتحة للسوق .

وقد شهدت الأسواق المالية والنقدية العالمية اتجاها متزايداً نحو التحرر من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق عملياتها ، ومن حركتها الأساسية السهلة، وقد أدى هذا إلى إتاحة فرصة أعظم لقوى المنافسة ، فضلاً عن انفتاح الأسواق المالية المحلية على الأسواق الدولية، وخفض الضرائب والرسوم أو الإعفاء منها، وهو ما دفع الدول باتجاه تحسين جهازها المصرفي وتطويره .

جـ- ازدياد حدة المنافسة : شهدت سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي اتجاها آخر في تصاعد حدة المنافسة التي تواجهها المصارف في أعمالها بسبب ظهور تقنيات مصرفية حديثة منها المشتقات وغيرها من الأدوات المالية الجديدة، ودخول شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار وقيامها بدور مهم على الساحة المصرفية الدولية في منافسة القطاع المصرفي .

د- التطور التكنولوجي : تحقق تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات باستخدام الحاسب الآلي الذي كان له تأثير كبير في العمل المصرفي تمثل في انخفاض تكلفة إنجاز المعاملات المالية عبر الحدود ، وفي تحسن معالجة البيانات والنظم المحاسبية، ونظراً للفوائد الكثيرة التي أفرزتها التكنولوجيا سواء بالنسبة للمصارف أم لزبائنها فقد أصبحت تشكل إحدى القوى الرئيسة الدافعة للتغيير والتطوير في النشاط المصرفي.

هـ- إنشاء منظمة التجارة العالمية : في ظل التطورات التي ما زالت تشكل ملامح النظام العالمي شهد العالم إنشاء منظمة التجارة العالمية ، كي تكون هذه المنظمة الإطار المشترك لتنظيم العلاقات التجارية بين الأعضاء ، وقد عملت المنظمة أيضاً على تحرير كل الخدمات المالية للمصارف والمؤسسات المالية.

ونظرا لما لمنظمة التجارة العالمية من مضاعفات سلبية على الدول النامية بسبب عوامل المنافسة الشديدة والقاسية لاسيما في مجال الخدمات المصرفية ، فقد دفعها الأمر إلى اتخاذ خطوات جادة لتحرير هذا القطاع وإصلاحه، والإفادة من المزايا التي تحققها هذه الاتفاقية في الأجلين المتوسط والطويل.

2-3-3 السمات الرئيسة لمقررات اتفاقية بازل 1988 :

هناك عدد من السمات والخصائص التي ركزت عليها مقررات اتفاقية بازل تتمثل في الآتي:

أ- التركيز على المخاطر الأئتمانية :

ترمي مقررات اتفاقية بازل 1988 إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذةً بالحسبان المخاطر الائتمانية أساساً ولم يشمل معيار كفاية رأس المال ، بحسب ما جاء في هذه المقررات مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة ، ومخاطر سعر الصرف ، ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية ... وغيرها من المخاطر (الشماع ، 1990 : 13) .

ب- تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها :

ركزت مقررات اتفاقية بازل 1988 على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للموجود، أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى مصرف من المصارف الحد الأدنى المقرر ، في حين لا تتوافر لديه المخصصات الكافية ، في الوقت نفسه من الضروري كفاية المخصصات أولاً ، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي أقرته اتفاقية بازل (عبد الفتاح ، 1993 : 41) .

جـ- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

ميزت اتفاقية بازل (1988) بين الدول فصنفتها إلى مجموعتين هما :

(newzealand, 1998: 11) (الشماع، 1990: 155).

1. المجموعة الأولى: تضم الدول ذات المخاطر المنخفضة، وتشمل الدول الآتية:

أ) الدول الأعضاء في اتفاقية بازل : وهي الدول التي شكلت الاتفاقية وأصدرت مقررات بازل عام 1988 .

ب) الدول التي عقدت بعض الترتيبات الاقتراضية مع صندوق النقد الدولي(International monetaryFund) المرتبطة بترتيبات الصندوق العامة للاقتراض (Funds General Arrangement to Borrow) وهي : استراليا ، والنرويج ، والنمسا ، والبرتغال ، ونيوزيلاندا ، وايرلندا ، وفنلندا ، وايسلندا ، والدانمارك ، واليونان ، وتركيا ، والسعودية المجموعة الثانية : تضم الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل دول العالم كلها ما عدا الدول التي أشير إليها في المجموعة الأولى ، وتضم هذه المجموعة الدول العربية جميعها باستثناء السعودية .

د- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الموجودات :

يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الموجود من جهة ، وباختلاف الملتزم بالموجود (المدين) من جهة أخرى، لذا لم تصنف الموجودات بناءً على مخاطر الالتزام بالتسديد، ومخاطر التحويل من الدول، ومن ثم تم تقسيم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة إلى:

1- الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة داخل الميزانية .

2- الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة خارج الميزانية .

2-3-4 الآثار الايجابية لاتفاقية بازل:

تتمثل أهم الآثار الإيجابية لتطبيق معيار اتفاقية بازل في الآتي :

أ- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي ، وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة .

ب- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية .

جـ- لم يعد المساهمون في المنشآت المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المنشآت الأخرى بل صار للمساهمين دور أكثر فاعلية بما يساند الجهات الرقابية في عملها، ويساند المصارف نفسها .

د- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو المستثمر المرتقب القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبالصورة نفسها بين دولة وأخرى، أو بين مصرف وآخر .

هـ- سيؤدي تطبيق المعيار إلى أن تكون المصارف أكثر اتجاهاً إلى الموجودات ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان على موجودات المصارف ، إذ ستضيف المصارف ضمن كلفة حيازة الموجودات ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل ، بل ربما

ستسعى أيضاً إلى بيع الموجودات الخطرة واستبدالها بموجودات أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال . (عمر ، 1996 :22).

و- اعتماد أغلب الدول عليه إذ طبقته أكثر من 100 دولة (www.fananews.com2004).

ز- خلق نقطة ارتكاز للسلطات الرقابية في تقييمها لأداء المصارف الخاضعة لها ، فضلاً عن الإدارة السليمة لرأس المال ، والائتمان بشكل أكثر شفافية .

ح- ترك المعيار الحرية أمام السلطات الرقابية الوطنية لتحديد مفهوم رأس المال .

ط- يقدم المعيار رقما يريد منه الاستدلال على السلامة المصرفية . (مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2000 : 60).

2-3-5 الآثار السلبية لاتفاقية بازل: :

تتمثل أهم الآثار السلبية طبقا لاتفاقية بازل 1988 في الآتي : (اتحاد المصارف العربية ، 2003 : 33) .

أ- التصنيف الضعيف لديون المصارف طبقاً لأربعة أوزان فقط ، حيث يحدد صفر% لديون حكومات دول (OECD) ، و20% للتسليفات بين مصارف هذه الدول ، و50% للرهونات العقارية، و 100% لباقي الالتزامات ، ويبتعد هذا التصنيف بشكل كبير عن الواقعية كونه يطبق بصرف النظر عن وضعية الدين الفعلية للطرف المدين، وبصرف النظر أيضاً عن عملية تقييم هذا الدين قبل تقديم المصرف للقرض ، وان دين الحكومة التي تنتمي إلى دول (OECD) الذي يتميز بتصنيف ائتماني متدن هو أرخص لتمويله من دين موجه إلى مقترض تجاري ذي تصنيف ائتماني AAA ، حيث يفترض في حالة هذا المقترض الالتزام بنسبة 8% لكفاية رأس المال .

ب- لايوافر إطار بازل 1988 الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر، فعلى سبيل المثال هناك بعض الاستثناءات بالنسبة لمتطلبات رأس المال في حال توافر الضمانات، وفي بعض الحالات ، فان بنية الإطار لا تشجع على استخدام تقنيات إدارة المخاطر التسليفية .

جـ- ركز إطار بازل 1988 بشكل خاص على مخاطرة التسليف ، إلا أن أنواعا أخرى من المخاطر مثل مخاطرة السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطرة السيولة، والمخاطر القانونية ... وغيرها لم يتضمنها الإطار بشكل صريح وبالنتيجة يتطلب من المصارف تكوين نسب دنيا لهذه المخاطر من أجل تغطية المخاطر غير المقدرة كمياً .

د- إن المعاملة المتنوعة والتعريفات المختلفة لرأس المال نتجت عنه مشكلات أساسية عند تطبيق إطار بازل 1988 هي على النحو الآتي :

(أولاً): ترك الإطار الحرية أمام السلطات الرقابية الوطنية لتحديد مفهوم رأس المال .

(ثانياً): فشل الإطار في تضمين قواعد واضحة بالنسبة لمخصصات خسائر القروض، وإعادة تقييم الموجودات غير العاملة .

(ثالثاً): عمدت كثير من دول العالم إلى عّد نسبة 8% الحد الأقصى بدلا من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال مما شكل عاملا لعدم المساواة بين هذه الدول .

هـ- إن الأسلوب المعمول به ضمن هذا الإطار يشجع على إخراج الموجودات عالية الجودة خارج الميزانية مما يخفض جودة الموجودات داخلها .

و- التكلفة الإضافية على المنشآت المصرفية مما يجعلها في موقف أضعف تنافسياً من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة ، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الموجودات الخطرة .

2-3-6 الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 1988 :

1- البساطة الشديدة للإطار لاسيما في جانب الموجودات في ترجيح الموجودات الرئيسة في الميزانية ، الأمر الذي لا يعكس الوضع الحقيقي للمخاطر .

2- إن الأسلوب المتبع مرتب بطريقة تلائم الدول الاثنتي عشرة الصناعية التي شكلت اتفاقية بازل منها ، ولا يمكن تعميمه بشكل مطلق على المصارف جميعها العاملة في البلدان المختلفة .

3- عدم فعالية منهج المجموعات المعمول به بتقسيم الدول بحسب المخاطر السيادية بين دول مجموعة التنمية والتعاون الاقتصادي ، مقابل بقية الدول في العالم ، إذ تتمتع بعض الدول في المجموعة الأخيرة بجدارة ائتمانية عالية ، في حين تتسم اقتصاديات البعض منها بالتقلب الحاد ، مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطر من دولة إلى أخرى.

3- تعد مقررات اتفاقية بازل 1988 بدائية إذا ما قيست بالتعقيد الكبير الذي تتسم به العمليات المصرفية المعاصرة ، صحيح إن هذه المقررات تنطلق من وجود شرائح أو أصناف للمخاطرة ، ومن ثم تخصيص الأوزان لها بحسب درجة مخاطرتها. فالأوراق الحكومية هي عديمة المخاطرة ، في حين تفرض على معظم القروض الممنوحة للشركات وزن (100%) ثم توحد هذه الأوزان كلها للوصول إلى نسبة رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطرة للوفاء بما تتطلبه مقررات الاتفاقية، غير ان هذه المقررات تعامل القروض الممنوحة للشركات كلها وكأنها تحتاج إلى متطلبات رأس المال المصرفي نفسها، على الرغم من أنها تتفاوت في جدارتها الائتمانية من تلك المتينة ماليا إلى الضعيفة والمجازفة .(فريد كورتل ، 2008: 63).

2-3-7 العلاقة بين مؤشرات الاداء المالي واتفاقية بازل .

تعرف السيولة بأنها إمكانية تحويل أي موجود إلى نقد بسهولة وبدون خسارة تذكر (عبد الفتاح ، 1994، 48) وهناك من يعرفها بأنها قدرة المصرف على سداد التزاماته حين الاستحقاق أو حين الطلب (Revell, 1975, 12-13) (الجميل ، 2002 ، 374) وتعرف سيولة المصرف بأنها قدرة محفظة موجوداته (بمكوناتها المختلفة) على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن كلفة شرائها (الشماع ، 1990 ، 88).

وتظهر السيولة في جانب المطلوبات أيضا ،ولكنها بشكل آخر فكلما طال اجل المطلوبات كلما تحسنت سيولة المصرف والعكس صحيح ، وتشكل الضغوط التي تفرضها المطلوبات قصيرة الأجل على مكونات محفظة الموجودات لكي تكون اكثر سيولة وبما يتلاءم وقصر اجل المطلوبات ، ولا شك أن ثقة المودعين بالمصرف ومدى توفر السيولة فيه تعد من اسباب وقاية المصرف ضد الأخطار المالية التي يواجهها ، وتعد أيضا مؤشراً لقياس تلك الثقة وما ان شاع العكس أي عدم توفر السيولة الكافية ألا وتزعزعت ثقة هؤلاء المودعين وتبدأ فوراً عمليات سحب الودائع مما يؤدي بالمصرف إلى الإفلاس . (الفضل ، 2002 ، 111).

ويرتبط مفهوم السيولة بكفاية راس المال بعلاقة مصدرها الطلب المستمر على السيولة بفعل الحاجة اليومية للعملية التشغيلية قد تضعف كفاية راس المال ، إذ قد تضطر ادارة المصرف إلى التضحية بالربحية وبالتالي بالموجودات (ألغالبي ، 2008، 258).

كذلك فان المصرف قد يحقق خسائر بسبب ما يواجهه من عدم قدرته على تلبية الحاجة من السيولة اللازمة ، وهذا يقود إلى انهيار المصرف وتصفيته بشكل تدريجي وخاصة في موجوداته (العاملة) المتداولة ، وقد يلجأ المصرف إلى المصادر التمويلية الخارجية لتغطية حاجته ، وهذا يقود إلى خفض الارباح بسبب الكلف التي يتحملها لتمويل السيولة (الجميل ، 2002 ، 246) .

ويوضح Revell مصادر السيولة بأنها الموجودات السائلة (Liquid Assets) ومطلوبات السيولة (Liquidity Liabilities) والتدفقات التشغيلية (Operating Flows) وان المشكلة فيها تكمن في توفرها، والعكس يعني مواجهة خطر السيولة ، وتفاقم ذلك يقود إلى خطر كفاية راس المال وترتبط السيولة بعلاقة كبيرة مع كفاية راس المال وتأخذ عدة اوجه منها ان الاثنين يعتمدان على الاحتياطيات ولكن في الأولى يكون على شكل موجودات سائلة وفي الثانية يكون أحد عناصر في الثروة وبالتالي فوظيفة الاحتياطيات يمكن أن تدعم السيولة وكفاية راس المال في الوقت نفسه ، والوجه الثاني للعلاقة يتمثل في حالة عدم وجود سيولة (Illiquidity) وأيضا في حالة العسر المالي أو عدم كفاية راس المال أو عدم الملاءمة او عدم المتانة (Insolvency) فان المصطلحين قد يستخدمان بشكل متبادل لتوصيف الصعوبات المالية التي يمر بها المصرف ، وذلك لان عدم توفر السيولة يقود إلى العسر المالي وتتمثل هذه الحالة في أوقات الأزمات والظروف المالية غير المستقرة فأي ظرف طارئ يقود إلى زيادة في المسحوبات وبالتالي يتعرض المصرف

لخطر السيولة ومن ثم لخطر كفاية راس المال ، وتفسير ذلك ان هذه الظروف المتأزمة قد تخفض من قيمة الموجودات عندها تصبح المطلوبات اكبر من الموجودات (أو الموجودات اقل من المطلوبات) يعد ان يكون راس المال قد اختفى واصبح ممثلاً بالخسائر المتراكمة ، كذلك زيادة الطلب على السيولة يضعف كفاية راس المال وأيضاً طبيعة الموجودات والمطلوبات قد تخلق ضغوطاً على كفاية راس المال والخسائر المستمرة تقود إلى تآكل راس المال من خلال قيام المصرف بالوفاء بالالتزامات وتلبية متطلبات السيولة وبالتالي فان العلاقة كبيرة بين الاثنين (الشماع ، 2013 ، 161)

اما علاقته بالربحية فيهدف المصرف بوصفه منظمة أعمال إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم الارباح ولا يمكن ان يحقق ذلك ألا من خلال توظيف أمواله في موجودات كاستثمارات وقروض تدر عوائد ، وتتمثل في الارباح التي تعد الداعم الأساس لراس المال وكفايته ، وان انخفاض الارباح يقود إلى انخفاض كفاية راس المال من خلال تناقص الارباح المحتجزة ، وإذا حقق المصرف الخسائر أدت لتآكل راس المال وبالتالي فالعلاقة إيجابية بين كفاية راس المال والربحية بوصفها من مؤشرات الارباح كلما زادت ارباح المصرف أدت إلى تعزيز كفاية راس المال ، وذلك من خلال احتجاز المزيد من الارباح لتدعيم راس المال ومتانته (الفضل ، 2002 ، 107)

2-3-8 خصائص مقررات لجنة بازل :

أصدرت لجنة بأزل تقريرها وكان بمعظمه يدور حول كفاية راس المال ويمكن أيجاز أهم الخصائص بـ :

1-ربط راس المال بالأخطار التي تنتج عن الاستخدامات المختلفة للمصرف بالإضافة إلى البنود من خارج الميزانية

2-تقسيم راس المال إلى أساسي ومساند ، وتقسيم بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية وبنود داخل الميزانية.

3-تحديد الحد الأدنى لنسبة راس المال إلى الموجودات المرجحة بالأخطار والبنود خارج الميزانية

4-إتاحة درجة من المرونة للسلطات المحلية لتحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات .

5-التركيز بشكل رئيسي على الأخطار الائتمانية دون الدخول بشكل مفصل في الأخطار الأخرى .

6-تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي وتوفير المنافسة العادلة . (www.bank of cd. com.2002).

2-3-9 اتفاقية بازل1

نظرا لأهمية وخطورة نشاط المصارف، وتنامي تيار العولمة فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة، في إطار ما يسمى باتفاقية بازل1 ، و وذلك بالتركيز على كفاية رأس المال في البنك، ومدى قدرته على امتصاص الخسائر. (حسانين ، 2011 ، 85)

- **اتفاقية بازل 1 وكفاية رأس المال**

كانت محصلة لسنوات من العمل والتشاور ما بين مجموعة من الدول، وانتهت بالتوقيع على اتفاق اكتسى طابعا عالميا، في يوليو 1988، تحتوي على مجموعة من مبادئ الرقابة البنكية.

صيغة حساب كفاية رأس المال: ألزمت المصارف بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 8%، تحسب باختصار كما يلي (عبدالمطلب،2005، ص 106).

-

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي}}{\text{مجموع المخاطر المحتملة المرجحة}} \geq 8\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساوي لـ 8 % لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة.

- **رأس المال حسب بازل 1 :** يعتبر رأس المال خط الدفاع الأول لأي بنك، ويتكون من:

الاول رأس المال الأساسي: تتكون من رأس المال النظامي، الاحتياطيات المعلنة، الأرباح المحتجزة ، **اما الثاني رأس المال التكميلي أو المساند:** تتكون من(سليمان ،53،2006-55):

أ- الاحتياطيات غير المعلنة، وتكون بموافقة السلطات الرقابية ؛

ب- احتياطيات إعادة تقييم الأصول، حيث يخصم ما نسبته 55% منها لإمكانية تذبذب قيمتها؛

ت- مخصصات المخاطر، لا تتعدى 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة؛

ث- القروض المساندة وهي التي تزيد فترة استحقاقها عن 05 سنوات و الاقتراض التساهمي، ويشترط أن لا تزيد قيمتها عن 50 % من رأس المال الأساسي.

ت- المحذوفات: يحذف من رأس المال الأساسي ما يلي: شهرة البنك إذا تضمنتها الأصول، الاستثمار في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف.

- **الانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل 1 :** نتج عنها العديد من الايجابيات و السلبيات :

- **ايجابيات بازل 1:** تتمثل أهمها في الاتي:

أ- وضعت اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تنامي تيار العولمة؛

ب- توفير المعلومة حول المصارف، بما يمكن المتعاملين من المقارنة والاختيار فيما بينها؛

ت - سهولة التطبيق بما يوفر على المصارف الوقت والجهد.

- **سلبيات بازل1 :** وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في الاتي :

أ- أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا تقل تأثيرا على وضعية المصارف؛

ب- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛

ت- لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى المصارف و الابتكارات المالية. (سجى،2010،ص46)

10-3-2 اتفاقية بازل2 :

رغم الايجابيات التي انجرت عن اتفاقية بال1 ، إلا أنه كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها على مراحل وذلك منذ 1999 وإلى غاية 2006، حيث يبدأ تطبيقها مع بداية سنة 2007. وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر المصارف، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة. (سجى،2010،ص46)

- **اتفاقية بازل 2: المرتكزات الأساسية**

بعد تطبيق اتفاقية بازل1 سرعان ما ظهرت فيها عيوب ونقائص، كانت ناتجة بالأساس عن التطور السريع الذي عرفه عالم المال والأعمال(Cem Karacadag .Cit. PP. 51).

- **التسلسل الزمني لتعديلات الاتفاقية:** قبل تطبيق بازل2، فقد مرت بمرحلتين رئيسيتين:
- **تعديل بازل1 سنة 1996:** حيث تم إدخال مخاطر السوق بعين الاعتبار، وذلك عن طريق إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين
- **التعديلات بين 1999- 2004:** حيث عرفت هذه المرحلة مد وجزر ما بين لجنة بازل وعدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في مناقشة وإثراء مختلف نصوص الاتفاقية، كما يلي:

أ- يونيو 1999: إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على المصارف لمناقشتها وتقديم الملاحظات عليها؛

ب- يناير 2001: إصدار الوثيقة الثانية من الاتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة؛

ت- ابريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتممة للوثيقة الثانية، وعرضت على المصارف بغرض الإطلاع النهائي عليها، وتم إصدارها في صورتها الراهنة في 2004، على أن يتم بداية تطبيقها بشكل تجريبي مع نهاية فبراير 2006، و بشكل نهائي مع بداية سنة 2007.

- وتضمنت بازل2 ثلاثة نقاط رئيسية هي: كفاية رأس المال، الرقابة والإشراف، قواعد الإفصاح والشفافية. (سجى،2010،ص46)
- **كفاية رأس المال حسب بازل2 :** إن الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال هي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل2} = \frac{\text{رأس المال بمفهومه الشامل}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

نسبة كفاية رأس المال بقيت نفسها ، كما لم يتغير مفهوم رأس المال، فقط هناك شروطا معينة له هي (www.arablawinfo.com)

- أن لا تزيد الشريحة 3 عن 250% من مقدار الشريحة 1 المخصصة لتغطية مخاطر السوق،
- يمكن دمج الطبقة الثانية مع الثالثة لضمان الحد الأقصى المحدد وهو 250%؛
- إمكانية امتناع البنك عن سداد الفائدة أو أصل الدين للقروض المتضمنة في الشريحة الثالثة إن كان ذلك سيخفض من رأس مال البنك إلى مستوى أدنى مما هو مطلوب؛
- أن تكون الشريحة 1 ≤ الشريحة 2+3 .

- **الانعكاسات الايجابية:** تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في الاتي :

أ - ضمان سلامة المصارف ومن ثمة الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛

ب- ضمان المنافسة العادلة ما بين المصارف عن طريق ضمان تكافؤ التشريعات والأنظمة؛

ت- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على ما تحمله من مخاطر؛

ث- إمكانية الاستفادة من بعض الامتيازات كتخفيض رأسمال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
ج- توسيع قاعدة المخاطر التي تعالجها ، والأحد في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منه.

- **الانعكاسات السلبية:** تحمل الاتفاقية بعض النقائص منها(حسين،213،ص45). :

أ- تصلح للبنوك ذات الرأسمال الكبير والتي لديها من الخبرات والتقنيات ما يمكنها من تطبيقها؛
ب- تشكل تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها؛
ت- غير ملزمة التطبيق مما يجعل جل المسؤوليات تقع على عاتق المصارف المركزية؛
ث- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات المصارف، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها؛
ج- تضطر المصارف لاحتجاز نسب أكبر من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر بالسلب على المساهمين؛
ح- لم تراع الحالات الخاصة لبعض المصارف ..

2-3-11 التطورات الأخيرة لمقررات لجنة بازل

أن التطورات المالية التي يشهدها العالم كان وراء الدفع بتطوير المعايير المعتمدة ، ذلك أن ما شهده العالم من أزمات خلال السنوات الأخيرة في المصارف والأسواق المالية وفي ظل تزايد حالة الانفتاح التي شهدتها الأسواق المالية على بعضها البعض والتي أدت إلى انفصال الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى ، بالإضافة إلى الأخطار المصرفية الناتجة عن استحداث العديد من الأدوات المالية الجديدة والتي تتميز بدرجة عالية من الخطورة مثل المشتقات ، ويبدو واضحاً وجلياً أن هدف لجنة بازل في كل اجتماعاتها التي كانت ولازالت مستمرة هو أيجاد إطار شامل ومرن لمعيار كفاية راس المال ضماناً لزيادة الملاءمة المالية والجدارة الائتمانية للنظام المصرفي ، وقد تمت الموافقة على العديد من الجوانب لكفاية راس المال منها : (. com,.2002www.gn4me) .

1-الموافقة على استخدام نظام جديد للتصنيف الداخلي يطلق عليه منحنى الأوزان المرجحة للأخطار ، وهذا المقياس يتميز بدرجة عالية من الحساسية للتعامل مع الأخطار .

2-أهمية اخذ خطر العمليات في الحسبان ، وان يكون هناك أنظمة مرنة في المقاييس التي يتبعها المصرف والإدارة .

3-ركزت اللجنة على أهمية قيام المصارف باختبارات التحمل Stress-testing ، بالنسبة لأخطار الائتمان وذلك للتأكد من كفاية راس المال .

4-تقليص الفجوة بين حجم راس المال المطلوب وفقاً للمشروع الجديد في إطار التصنيف الداخلي وحجم راس المال الأساسي .

ويمكن توضيح التطورات أو التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل من خلال الشكل الآتي :

شكل (4)

التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل

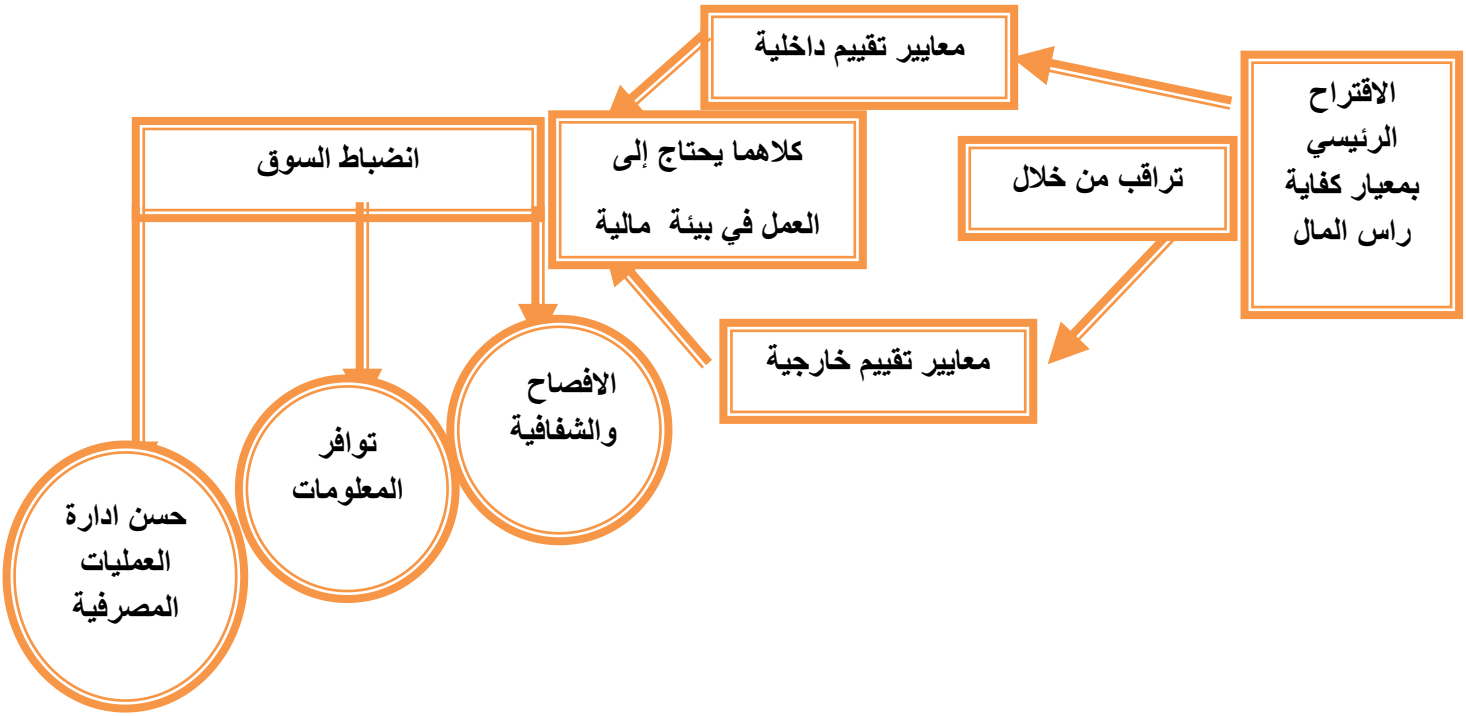

Source : www.nbe.com.2002